

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبين

- لعجيني زكرياء

- بن سالم سامي

تحت عنوان:

**دور البنوك الإسلامية وتمويلها للاستثمارات عن طريق الاعتماد  
الايجاري**

**- دراسة حالة بنك السلام فرع المسيلة -**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
		رئيسا
د. زيتوني كمال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

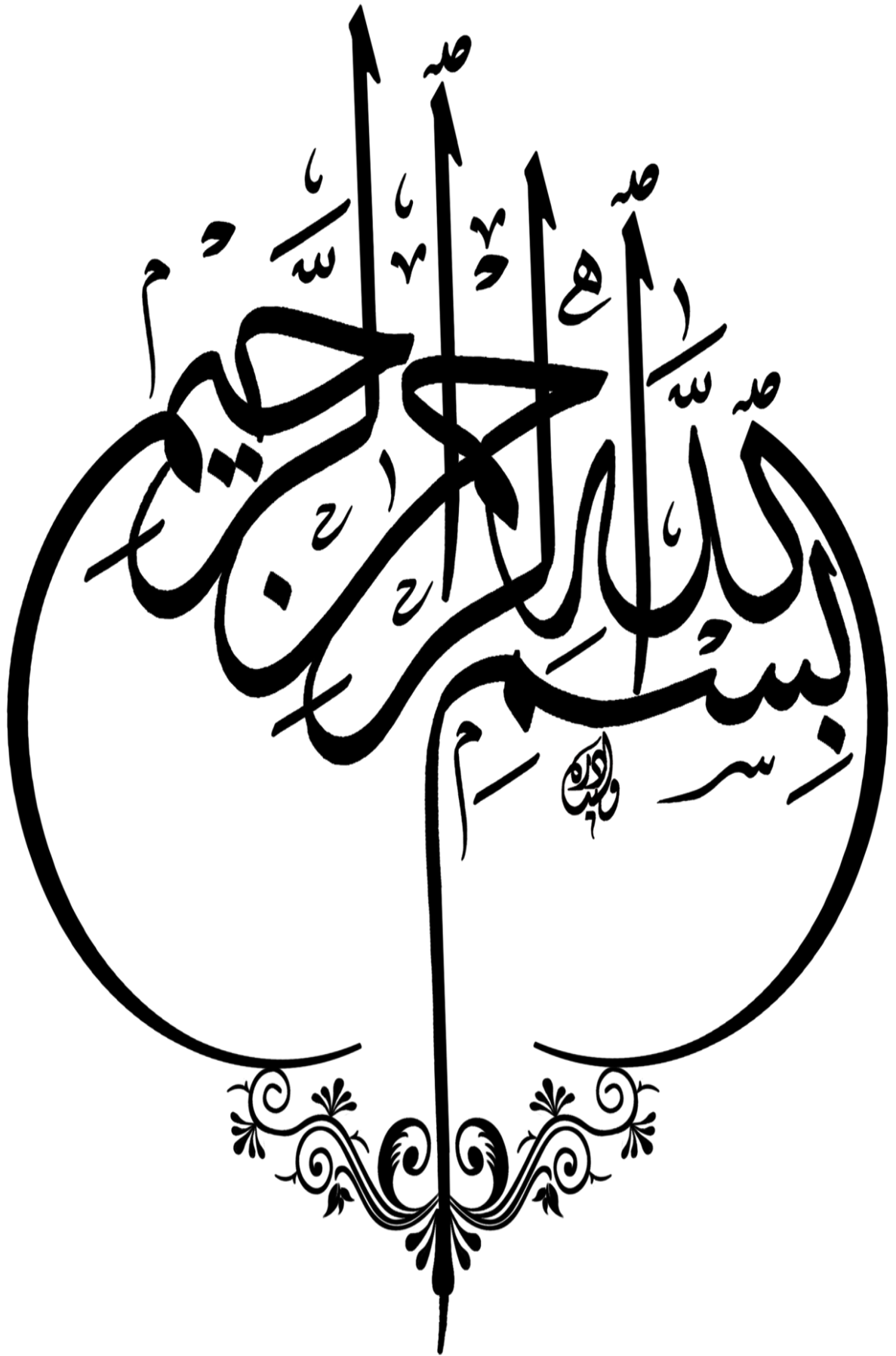
قال الله تعالى: " وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ "

سورة النحل الآية 16

قال الله تعالى: " سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ

الْحَقُّ "

سورة فصلت الآية 53



# شكر و عرفان



مصادقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نشكر الله ونحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

ونسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا وينفع الناس جميعا

نتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلنا ومرشدنا في هذا العمل الأستاذ

**زيتوني كمال** الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

بجامعة محمد بوضياف المسيلة

وطاقمها الإداري وكل أساتذتها الكرام

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ولو كانت

بمساهمة صغيرة

# إهداء

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات

أهدي حصاد دراستي إلى:

إلى من أنجبتني وربتني وانارت دربي وأعانتني برضاها وبالصلوات والدعوات

إلى أغلى وأعز إنسان في هذا الوجود

\*\*\*أمي حبيبي حفظها الله\*\*\*

إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من علمني

درب الكفاح وأنار لي درب الفلاح ويسر لي سبيل النجاح

\*\*\*أبي العزيز حفظه الله\*\*\*

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

وإلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

بن سالم سامي

# إهداء

إلى نبع الحنان ورمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء

أمي الغالية حفظها الله.

إلى من علمني الحياة كفاح وإرادة وأن النجاح مصدر للسعادة

والذي الفاضل حفظه الله.

إلى أهل الوفاء أصدقائي الأحباء والأعز على قلبي، وكل من وقف بجاني.

وأخص بالذكر كل من:

إلى جميع طلبة قسم المالية والمحاسبة وبالأخص طلبة

السنة الثانية ماستر دفعة 2021/2020.

إلى من تقاسموا معي عناء هذا العمل.

إلى كل من كان له أثر طيب في حياتي وترك بصمات الحب والوفاء في ذاكرتي

إلى كل من يحمل مذكرتي بعدي، إلى كل من سكن حبهم قلبي ونسيهم قلبي

لعجيني زكرياء





# فهرس المحتويات



## فهرس المحتويات

شكر وعرفان	.....
إهداء	.....
فهرس المحتويات	.....
قائمة الجداول والأشكال	.....
مقدمة:	أ.....

### الفصل الأول: الإطار النظري

تمهيد:	7.....
المبحث الأول: نظرة عامة حول المصارف الإسلامية	8.....
المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية	8.....
المطلب الثاني: تنظيم البنوك الإسلامية والرقابة عليها	14.....
المطلب الثالث: الخدمات المصرفية للبنك الإسلامي ومصادر تمويله	17.....
خلاصة:	23.....
تمهيد:	25.....
المبحث الثاني: ماهية الاستثمار وطرق تمويله	26.....
المطلب الأول: ماهية الاستثمار	26.....
المطلب الثاني: طرق ومصادر تمويل الاستثمار	33.....
خلاصة:	42.....
تمهيد:	44.....
المبحث الثالث: الاعتماد الإيجاري وتمويل الاستثمارات	45.....
المطلب الأول: ماهية الاعتماد الإيجاري	45.....
المطلب الثاني: أنواع الاعتماد الإيجاري	55.....
المطلب الثالث: المؤسسات المالية المتخصصة في الاعتماد الإيجاري وتمويله للتنمية	60.....
خلاصة:	68.....

## الفصل الثاني: دراسة حالة بنك السلام فرع المسيلة

70	تمهيد:
71	المبحث الأول: التعريف ببنك السلام الجزائري
71	المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك السلام
72	المطلب الثاني: أهداف بنك السلام
74	المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية لمشروع استثماري ممول بالإيجار
74	المطلب الأول : طالب التمويل الايجاري
78	المطلب الثاني : عرض الميزانية المالية للعميل
87	خلاصة:
89	خاتمة
94	قائمة المراجع
-	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
78	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2016	01
79	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2016	02
80	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الاصول لسنة 2017	03
82	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم سنة 2017	04
83	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الاصول لسنة 2018	05
84	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2018	06
85	حسابات النتائج التقديري لأربعة سنوات	07

## قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
12	يمثل خصائص البنوك الإسلامية	01
15	الهيكل التنظيمي المقترح للبنك	02



# مقدمة



## مقدمة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها، وإبراز الكفاءات في أداء الوظائف لأنها تساعد على تطوير وبقاء واستمرار المؤسسة، وأهم ما تواجهه هو اتخاذ القرارات فيما يخص احتياجاتها المالية باعتمادها على أموالها الخاصة، فهي تلجأ إلى القروض الخارجية بمختلف أنواعها المتوسطة والقصيرة والطويلة الأجل، وهذه الطرق تتقل كاهل المؤسسة بالأعباء المالية، ولهذا فقد ظهرت عدة اجتهادات للبحث عن طرق أخرى للتمويل.

إن المعاملات التجارية والمالية في مراحل تعاقب الأزمنة والعصور تتطور حسب كل ما يتطلبه العصر ومقتضيات التعايش فيه بمن لهم صلة بهذا التعامل كباقي كل التعاملات وتطورها، ولقد حدث وبصفة خاصة في البلاد الإسلامية تطور جديد في الفن المصرفي تبلور فيما يسمى البنوك الإسلامية أو بنوك المشاركة، وهي مؤسسات مصرفية تنقيد في وظائفها وأهدافها بقواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والتجارية.

وعلى البنوك الإسلامية أن تستغل المدخرات المتراكمة لديها في تمويل التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة الاستثمارات الإنتاجية، أي المهم إذا أن تصبح هذه البنوك بما تملكه من قدرات بنوك تنمية وبنوك ائتمان طويل الأجل.

## الإشكالية

انطلاقاً واعتماداً على مقدمة بحثنا وعلى مكتسباتنا ومعارفنا القبلية في موضوع بحثنا يمكننا أن نطرح أو نخلص إلى إشكالية عامة لموضوع بحثنا على النحو التالي:

﴿ كيف يتم تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية عن طريق الاعتماد الإيجاري؟

ومن هنا نطرح التساؤلات التالية:

- ماهي المصارف الإسلامية وكيف نشأت؟
- ما هو الاستثمار وماهي طرق تمويله؟
- ماهي مميزات الاعتماد الإيجاري وماهي خصائصه؟

## الفرضيات:

**الفرضية العامة:** تقوم البنوك الإسلامية باستخدام أموالها واستثمارها في تمويل المشروعات التجارية ولزراعية عن طريق صيغة المشاركة في الاستثمارات أو عن طريق الاعتماد الايجاري الذي يربط مباشرة بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي.

## الفرضيات الجزئية:

- المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل على مبدأ عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءاً؛
- الاستثمار هو توظيف لمبالغ مالية بغية الحصول على أرباح في المستقبل وتختلف طرق تمويل الاستثمارات حسب عدة معايير من حيث مدتها والقصد من هذا الاستثمار.
- من أبرز مميزات الطريقة هو مواجهة نقص الأموال وبصفة خاصة عجز مصادر التمويل الذاتي ومصادر التمويل الخارجي عن تمويل الاستثمارات الإنتاجية.

## أسباب اختيار الموضوع

- علاقة الموضوع بالتخصص؛
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال؛
- الشعور بأهمية هذه المواضيع خاصة مع التوجهات الحديثة التي يشهدها عصرنا الحالي؛
- ضرورة إبراز الطابع الإسلامي في مجال المعاملات للبنوك الإسلامية.

## أهداف الدراسة:

- إعطاء مفهوم عام حول البنوك الإسلامية؛
- نهدف إلى تسلط الضوء على تمويل الاستثمارات والطريقة المتبعة في البنوك الإسلامية؛
- تبين التقنية والطريقة المتبعة في التمويل والمتمثلة في الاعتماد الايجاري.

## حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة الميدانية خلال الفترة بين: ماي 2021 إلى غاية جوان 2021.

• **الحدود المكانية:** إن البحث التطبيقي يسعى إلى إسقاط مقاربات وصياغتها في الواقع العملي تكملة للجانب النظري، وبالتالي اقتصر المجال الذي اخترناه للدراسة الميدانية بنك السلام فرع بالمسيلة.

## المنهج المتبع:

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتمد على العرض (الوصف)، في البداية ثم التحليل ليسهل على الباحث عملية تفسير الظواهر، وهذا لملائمته لطبيعة الموضوع، حيث قمنا بإبراز ماهية المصارف الإسلامية وتعريف الاستثمار وطرق تمويله ثم ميزات الاعتماد الايجاري وخصائصه.

## الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي اطلع عليها الطالب ما يأتي:

- ماضي بلقاسم، التمويل بالإيجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، ماي 2003، مداخلة بعروج بو العيد بعنوان "التأجير التمويلي كإحدى صيغ التمويل الإسلامي".

تمحورت نتائج هذه المداخلة حول :

- أن التمويل بالإيجار يمكن اعتباره وسيلة تمويل منافسة لمصادر التمويل الأخرى في الجزائر عند توفير الضروف المناسبة خاصة القانونية والضريبية والتغلب على المعوقات التي تحول دون ذلك.

## هيكل الدراسة

بالرجوع إلى الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية الواردة تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين اثنين، وخاتمة.

- تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع
- الفصل الأول جاء ليوضح الإطار المفاهيمي للمتغيرات النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة.
- الفصل الثاني عبارة اسقاط الجانب او ربطه بالواقع العملي في مصرف السلام فرع المسيلة.



# الفصل الأول الإطار النظري





# المبحث الأول

نظرة عامة حول المصارف

الإسلامية

## تمهيد:

لقد اتسع نشاط المصارف الإسلامية سواء من حيث زيادة عددها وانتشارها الجغرافي أو عدد المتعاملين معها وحجم أعمالهم، حتى أصبح من العب تجاهل هذا النوع من البنوك ودوره في العالم الإسلامي وخارجه، وقد خاضت عدد من المؤسسات المصرفية العالمية غمار تجربة المصارف الإسلامية من خلال إنشاء فروع وأقسام خاصة بهذا النوع من الأعمال المصرفية، وهذا في إطار المساعي الرامية لجذب الاستثمارات وخاصة العربية منها.

ولذلك لا بد من التعرض لموضوع المصارف الإسلامية لتتعرف على ماهيتها وفلسفتها وأساسها وخصائصها ونشاطاتها الرئيسية.

وقد قسمنا هذا المبحث كما يلي:

- **المطلب الأول:** ماهية المصارف الإسلامية؛
- **المطلب الثاني:** تنظيم البنوك الإسلامية والرقابة عليها؛
- **المطلب الثالث:** الخدمات المصرفية للبنك الإسلامي ومصادر تمويله.

## المبحث الأول: نظرة عامة حول المصارف الإسلامية

إن البنوك متواجدة بكثرة وبمناطق مختلفة ومعظم أهدافها مشروعة، ولكنها تستخدم وسائل متعددة يتعارض بعضها مع أحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها ومقاصدها كالتعامل بالفائدة، ومن هنا أدرك العلماء والفقهاء في هذا العصر ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي ولكن بوسائل مشروعة تتفق مع الدين الإسلامي، فبرزت فكرة المصارف الإسلامية.

### المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية

#### الفرع الأول: مفهوم نشأة المصارف الإسلامية

##### أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية

بدأت تجربة المصارف الإسلامية سنة 1963 في مدينة (ميت عمر) التابعة لمحافظة الدهقالية جمهورية مصر العربية، إلا أنها لم تستمر بضعة سنوات، وقد فشلت التجربة في إنشاء بنك الادخار المحلي، وكان الهدف منها تهيئة الجماهير الإسلامية لتشارك في عملية تكوين رأس المال الذي أستخدم في تحويل المشروعات، وفي عام 1971 تأسس بنك ناصر الاجتماعي الذي نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفوائد أخذاً وعطاءً وهذا على الرغم من ضيق نطاق التجربة إلا أنها جذبت قدراً لا بأس به من الاهتمام.<sup>1</sup>

وقد تم في سنة 1973 مناقشة إنشاء مصرفان إسلاميان هما البنك الإسلامي للتنمية بجدة وبنك دبي الإسلامي الذي يعتبر هو البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي ويصل حجم الاستثمارات التي تديره المصارف الإسلامية إلى ما يقارب مائة مليار دولار تقريباً مع نهاية 1999.

<sup>1</sup> نادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، 2000، ص 22.

وانفتحت بعض المصارف الإسلامية التجارية فروعاً لها تحمل اسم الفروع الإسلامية، وظهر الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام 1977 بمكة المكرمة كجهاز يهدف إلى دعم الروابط بين البنوك الإسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها والتنسيق بين أنشطتها وتأكيد طابعها الإسلامي.<sup>1</sup>

### ثانياً: تعريف المصارف الإسلامية

لها عدة تعاريف نذكر منها ما يلي

**تعريف 1:** البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، حيث تلقى من الأفراد نقودهم دون أي التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائد لهم وحيثما يستخدم هذه الأموال في أنشطة استثمارية أو تجارية يكون ذلك على أساس المشاركة في الربح أو الخسارة.<sup>2</sup>

**تعريف 2:** البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من الأفراد وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياته.<sup>3</sup>

**تعريف 3:** البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بالخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.<sup>4</sup>

**التعريف الإجرائي:** من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية نقدية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفه وفق منهج يتماشى

<sup>1</sup> نادي محمد الرفاعي، المرجع نفسه، ص 24.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسرى أحمد، دراسات اقتصادية إسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 286.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 286.

<sup>4</sup> محمد محنون، الاقتصاد النقدي المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 93.

مع قواعد الشريعة الإسلامية، ومعظم معاملات البنك تركز على إحداث تنمية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً فهذه البنوك لها خاصية عدم مخالفة الشريعة الإسلامية في التعاملات للمصارف الإسلامية خصائص وأهداف تميزها عن غيرها من البنوك الأخرى.

### الفرع الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

للمصارف الإسلامية خصائص وأهداف تميزها عن غيرها من البنوك الأخرى.

#### أولاً: خصائص البنوك الإسلامية

1- الاستثمار في المشاريع الحلال: يقوم البنك الإسلامي بتمويل نشاطات الاستثمار التي تدخل في دائرة الحلال ويتجنب الأنشطة الأخرى فهو يهتم بتوجيه نشاطه إلى مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية لتحقيق النفع العام.

2- القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار: تقوم البنوك الإسلامية على غيرها من البنوك الأخرى بعدم إصدار سندات نظراً لتقييد معاملاتها بالأحكام الشرعية ماعدا سندات المقايضة التي أجازها بعض الفقهاء، وهذه البنوك تفتح باب الاكتتاب على أسهمها.

3- استبعاد تعاملها بالفائدة: إن هدف المصارف التقليدية هو تحقيق أكبر عائد مادي ممكن نتيجة الفرق بين الفائدتين الدائنة والمدينة، إلا أننا نجد أن المعلم الأساسي للمصرف الإسلامي هو المشاركة في الربح أو الخسارة، حيث جعل رأس المال شريكاً مع تحمل نتائج العمليات الإنتاجية.<sup>1</sup>

4- العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه: إن حبس المال عن التداول يؤدي إلى تعطيل المال عن أداء وظيفته الاجتماعية، وتعطيل عجلة النمو الاقتصادي، كما أن الذين يكتنزون

<sup>1</sup> نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في إقتصاديات الصيرفة والسياسات النقدية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 229.

الأموال يقومون بحبس المنفعة على الناس وإلحاق الضرر بالقوى الإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع.<sup>1</sup>

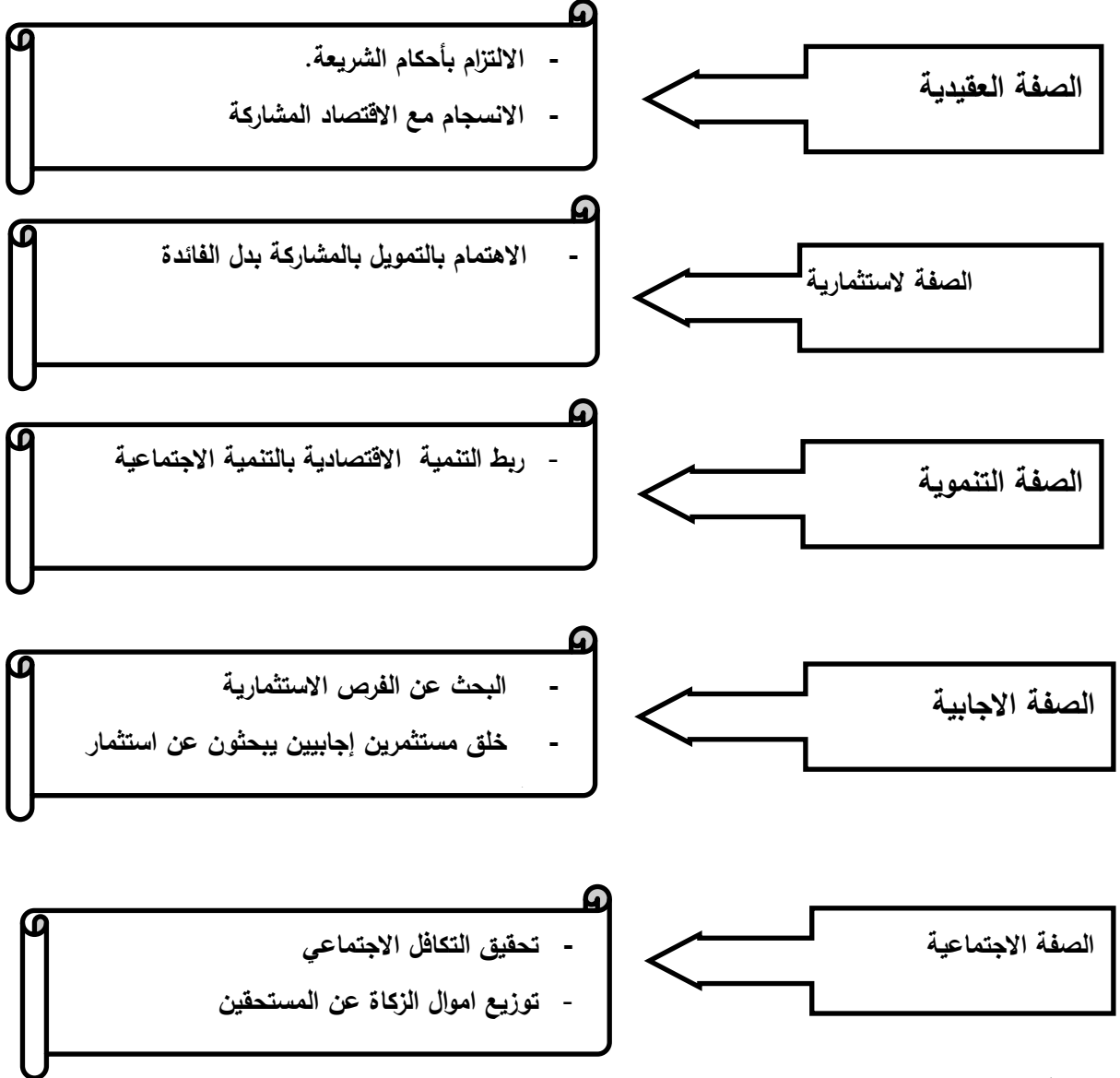
5- خضوع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية: بالإضافة إلى الرقابة المصرفية والرقابة المالية تخضع إلى رقابة شرعية، وهذه الرقابة تتعدد في ما بين المصارف الإسلامية ولا نجد مثيلاً لها في المصارف التقليدية، وهي الفارق الجوهرى بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وبدون هذه الرقابة تصبح البنوك الإسلامية إسماً على غير مسمى بأن يعتبر نوعاً من الخداع الذي لا ينبغي ولا يجوز، وبدون هذا الجهاز تصبح البنوك الإسلامية كبقية البنوك التقليدية وليس لها ما يميزها عن غيرها.<sup>2</sup>

6- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: تتبين بشكل خاص في السياسة المالية عند النظر إلى ما يدل عليه نظام الزكاة ومصارفها، كما يعطي البنك الإسلامي من كان أهلاً للاعتراف أو الإنجاز من الزكاة ما يمكنه من مزاوله مهنته أو تجارته، بحيث من وراء ذلك دخل يكفيه هو وعائلته وفي إطار سياسة تنموية واستثمارية ومن هنا يتبين أن البنك الإسلامي بنك اجتماعي كما هو اقتصادي إذا فهو يضمن الجانبين الاجتماعي والاقتصادي معاً، والشكل التالي يوضح هذه الخصائص:

<sup>1</sup> محمد حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي في الإسلام، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 93.

<sup>2</sup> نادي محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الشكل رقم (01): يمثل خصائص البنوك الإسلامية



المصدر : محمد الصالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسة المالية المصارف والبنوك التجارية، الدار الجامعية،

الاسكندرية، 1998، ص384.

## ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية

تلعب المصارف الإسلامية دورا هاما في تنشيط الاقتصاد وتنمية المجتمع في الدول الإسلامية ولذلك تتجلى أهدافها حسب معايير المنفعة وتنقسم إلى أهداف خاصة بالبنك كمؤسسة اقتصادية وأهداف عامة تتعلق بالمحيط الموجودة به.<sup>1</sup>

### 1. الأهداف الخاصة: إن الأهداف الخاصة للمشاريع تتم في إطار الشريعة الإسلامية

وتمثل أهدافا رشيدة، وتحقيقها يعتبر من أهم إنجازات المصارف الإسلامية .

تدعيم السمعة الطيبة للبنك ورفع قدرته التنافسية من خلال توسيع نطاق وظيفة الإدخار والإستثمار وتطوير ثقة المودعين به لنظام مالي أمثل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية وسبلها للخلاص من جملة المشاكل والأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها بالإضافة الى تحقيق التوازن بصفة مستمرة بين عناصر القاعدة المصرفية الربحية والسيولة والأمانة.

### 2. الأهداف العامة: تتمثل في:

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من خلال قدرة المصرف على توجيه الاستثمارات

- ترقية السلوك الادخاري الائتماني لدى الأفراد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات

- التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب الإسلامية بالعمل على حشد المدخرات المحلية وإعادة توظيفها بشكل يساهم في تحقيق درجة أفضل من الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وإعادة توزيعها بشكل عادل ومتوازن.

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسرى أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، كلية التجارة، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص

## المطلب الثاني: تنظيم البنوك الإسلامية والرقابة عليها

لابد من وجود هيكل تنظيمي للبنك الإسلامي وذلك للقيام بوظائفه ومسايرة العمل بشكل جيد.

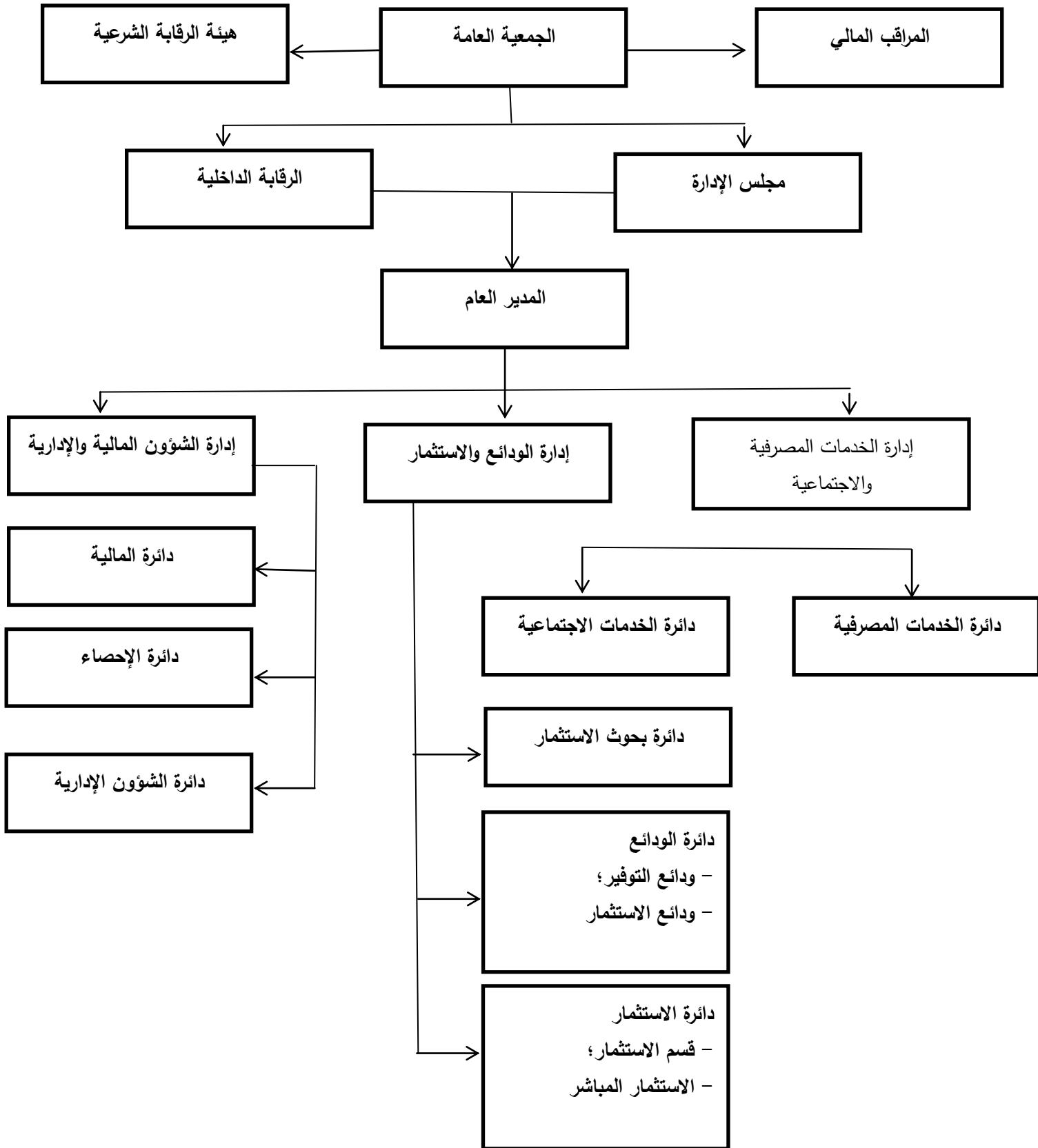
### الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية

كان على البنوك الإسلامية منذ نشأتها إيجاد هيكل تنظيمي خاص بها لأنها تختلف اختلافا جوهريا عن بقية البنوك والتنظيم معناه تحديد الاعمال اللازمة لتحقيق أهداف منظمة وتنظيمها في إدارة وأقسام ووحدات ومستويات في ضوء تحديد العلاقة التي تكمل بين الأعمال والقائمين عليها وفي كافة المستويات وفي كل الاتجاهات يقوم البنك الإسلامي إلى جانب العمليات التقليدية بتشغيل ما لديه من أموال عن طريق المضاربة والمرابحة والمشاركة، وهنا يكمن الفرق بين البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك الأخرى، وهذا لا يعني ان البنوك لا يمكنها الاستفادة من التطور الذي عرفه علم الادارة وتنظيم المؤسسات بل العكس يستطيع ان يأخذ من هذا العلم ما يصلح لها وما يتوافق مع طبيعتها.<sup>1</sup>

ويمكن عرض نموذج مبسط للاطار العام التنظيمي للبنك الإسلامي في الشكل التالي:

<sup>1</sup> محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 54.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي المقترح للبنك



المصدر: غسان قلعاعوي، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية، دار المكتبي، سوريا، 1998، ص 326.

## الفرع الثاني: الأجهزة المسؤولة على الرقابة في البنوك الإسلامية

للمحافظة على أموال المودعين لدى البنوك الإسلامية لابد من وجود الرقابة على هذه البنوك والتي تكون من طرف السلطات النقدية، وهناك عدد من الأجهزة مسؤولة عن الرقابة لتأكد من تحقيق الوحدات لأهدافها بكفاءة ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام رئيسية:<sup>1</sup>

**1- الرقابة الذاتية:** وهي من أهم الأنواع فهي نابعة من ضمير الموظف وتجعله يخلص ويتقن العمل على الوجه الكامل ولذلك على الإدارة والمصرف الحرص في اختيار الطاقات البشرية المختلف الوظائف

**2- الرقابة الداخلية:** تتمثل في جهود المنظمة التي تتم عبر المستويات التنظيمية والإدارية المختلفة بغرض صياغة سياسات وأنظمة المعلومات والتوجيه والتخطيط وربطها ومتابعة تنفيذها والتفتيش عليها واتخاذ قرارات لتطويرها وتشمل عدة أهداف منها: محاولة اكتشاف مدي القصور في أنظمة المعلومات والتخطيط والتنفيذ في المعاملات المصرفية وعلاجها اكتشاف أي قصور في الأداء التنفيذي للعاملين في المصرف ومعرفة أسبابه ومعالجة انحرافه.

**3- الرقابة الخارجية:** إن هذه الرقابة تشمل كافة أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسساته سواء كانت له علاقة بالبنك أو لا، وللرقابة الخارجية صورتان هما:

- **الرقابة الشرعية:** تتكون من الفقهاء المعروفين والمختصين في فقه الشريعة والقواعد وفقه المعاملات والاقتصاد الإسلامي، ومن مهام هيئة الرقابة الشرعية هو التأكد من التزام سلطة المصرف بضوابط الشريعة الإسلامية عند ممارسته لنشاطه، وللجهاز الشرعي، واختصاصات مراقب الحسابات الخارجي بإجراء التفتيش والرقابة الدورية والقواعد العامة المتعارف عليها أي أن الوظيفة الشرعية للهيئة تتمثل في الفتوي وإبداء الرأي الفقهي في المسائل المعروضة من إدارة البنك وإبداء الملاحظات بخصوص العمليات قبل تنفيذها .

<sup>1</sup> عبد المجيد محمد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 972.

- رقابة البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي في أي دولة السلطة النقدية الأولى الذي له الحق في وضع و تنفيذ السياسات النقدية في كل جوانبها المختلفة.

إن البنك المركزي يقوم بعملية تفتيش البنوك وفي هذه الحالة فإن البنوك الإسلامية تخضع إلى عمليات التفتيش من طرف البنك المركزي كباقي البنوك الأخرى، لكن يجب أن تخضع هذه إلى معايير وضوابط تتناسب مع طبيعتها ونشاطها، ويعتبر البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض كما أن له السلطة على الإشراف على عمليات الإستثمار والتمويل التي يجوز أو لا يجوز تمويلها والهامش الذي يحتفظ به البنك ونسبة الضمان التي يحصل عليها بالخصوص بعض أنواع التمويل كما أنه لا يسمح للبنك الإسلامي بإعطاء أي تسهيلات أو ضمانات إلى مديره وملقي حساباته أو الشركات التي يديرونها، وأيضا يحق للبنك طلب أي بيانات من البنك الإسلامي في أي وقت ومتى شاء.<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث: الخدمات المصرفية للبنك الإسلامي ومصادر تمويله

تعمل المصارف الإسلامية على تقديم خدمات مصرفية متكاملة لتعبئة الفائض الاقتصادي الجلب الموارد النقدية لدى أصحاب الأموال قصد استثمارها وتوظيفها توظيفا رشيدا وعقلانيا.

#### الفرع الأول: الخدمات المصرفية وأنشطة المصرف الإسلامي

حتى يحقق المصرف الإسلامي ما يصبوا إليه من مقاصد يقوم بمجموعة متكاملة من الأنشطة يمكن إيجازها في ثلاث مجالات أساسية على النحو التالي:

#### 1- خدمات الأوراق التجارية:

للأوراق التجارية أهمية بالغة وذلك بفضل الدور الذي تقوم به مثلا نقل النقود بين الأقاليم والولاية وذلك تخفيضا لتكلفة النقل من جهة وتجنبنا لمخاطر السرقة والضياع من

<sup>1</sup> حسن منصور، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مركز الشهاب للنشر، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 45.

جهة أخرى، كما تمثل أداة من أدوات الوفاء بالالتزام وتسوية التعاملات كالنقود كما تمثل أدوات للائتمان حيث تتضمن في الغالب أجلا للوفاء بقيمتها مثل الكمبيالة و السند الإذني، بخلاف الشيك فهو أداة وفاء لا أداة ائتمان،<sup>1</sup> ومن أشهر الأوراق التجارية المستعملة.

- **الشيك:** وهو محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون ويتضمن أمرا صادرا من شخص (الساحب) إلى مصرف معين (مسحوب عليه) بأن يدفع لشخص آخر أو لأمره أو الحامل الشك (المستفيد) مبلغ معين من النقود لمجرد الإطلاع.
- **سند السحب:** يتضمن أمرا صادرا من شخص (الساحب) إلى شخص آخر (مسحوب عليه) بأن يدفع لأمر شخص ثالث (المستفيد أو حامل السند) مبلغ معين من النقود بمجرد الإطلاع ميعاد معين أو قابل للتحديد .
- **سند الأمر (السند الإذني أو الكمبيالة):** تتضمن تعهد محرر بدفع مبلغ معين لأمر شخص آخر هو المستفيد بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين.<sup>2</sup>

## 2- خدمات الاوراق المالية :

تتمثل الأوراق المالية في ورقتين هما الأسهم والسندات.

نعلم أن البنك الإسلامي يتعامل بالسهم ولا يتعامل بالسند وذلك لأنه يخالف الشرع، فالسند عبارة عن قرض يستحق فوائد ثابتة فالبنك يتعامل بالأسهم طالما كان تركيب الشركة والنشاط الذي يزاوله صحيح من الناحية الشرعية، فالسهم هو ( جزء من رأسمال إحدى الشركات المساهمة يعطي لصاحبه الحق في حصة من الأرباح التي تحققها الشركة ) أو

<sup>1</sup> محمد أحمد سراج، حسين حامد حسان، الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، دار الثقافة، القاهرة، 1988، ص 48.

<sup>2</sup> محمد حسن صوان، مرجع سبق ذكره، ص 189.

بمعني آخر (جزء من رأسمال شركة مساهمة يمثل حق المساهم بمقدار من النقود لتحديد مسؤوليته ونصيبه في أرباح الشركة أو خسارتها).<sup>1</sup>

وتتلخص العمليات الخاصة بالأوراق المالية في مايلي:

- **حفظ الأوراق المالية:** تقوم المصارف بحفظ هذه الأوراق وتحصيل كوبوناتها واستبدالها مقابل أجر تتقاضاه من خلال هذه الخدمة، بهدف تعزيز العلاقة بينه وبين هؤلاء العملاء مما قد يدفع بهم إلى إيداع أموالهم أيضا إضافة إلى هذه الأوراق.<sup>2</sup>
- **شراء وبيع الأوراق المالية:** يقوم البنك بشراء وبيع الأوراق المالية لحساب عملائه الذين تكون لديهم حسابات جارية دائنة لديه كافية لتغطية عملية الشراء التي يقوم البنك بطلبها من طرف عميله في مدة لا تتعدى 48 ساعة إما بواسطة ممثل خاص للبنك أو سمسرة الأوراق المالية، في المقابل يتقاضى البنك من العميل أجر لقاء المصارف التي لحقته.<sup>3</sup>
- **تحصيل ودفع كوبونات الأوراق المالية:** الكوبونات هي عبارة عن جزء ملصق بالسهم يتم فصله وتقديمه في تاريخ استحقاقه للحصول على نصيبه من أرباح الشركة، ويقع على البنك الإلتزام بتحصيل كوبونات الأوراق المالية المودعة لديه عند استحقاقها نيابة عن وزيادة على هذا فإنه يقوم بدفع الكوبونات نيابة عن الشركات والهيئات التي تعهد إليه بعملية العملاء، صرف أرباحها لمستحقيها ويتقاضى مقابل أتعابه عملة بسيطة.<sup>4</sup>

### 3- خدمات مصرفية أخرى:

- **تأجير الصناديق الحديدية:** وهذه العملية عبارة عن عقد يلتزم المصرف بمقتضاه أن يضع خزانة حديدية تحت تصرف العميل وحده مقابل أجر يختلف باختلاف حجم الخزانة

<sup>1</sup> عبد الرزاق رحيم وجدي الهبتي، المصارف الإسلامية بين النظرية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسام، الأردن، 1988، ص 333.

<sup>2</sup> عبد الرزاق رحيم وجدي الهبتي، المرجع نفسه، ص 336.

<sup>3</sup> عمر السيد حسين، النظام المحاسبي المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص 144.

<sup>4</sup> عمر السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 144.

ومدة انتفاع العميل بها، وأخذ الأجر على ذلك في هذه الصناديق إستنادا لمشروعية عقد الإيجار.<sup>1</sup>

• تقديم الإستشارات المالية والإقتصادية: تقوم البنوك بتقديم خدماتها الإستشارية في مجال الإستثمارات المالية والإنتاج، والتسويق، والتخطيط، والتنظيم وذلك بالإعتماد على نخبة من الخبراء في مختلف المجالات.

• إدارة الممتلكات والزكاة والوصايا والتركات: إيمان البنك أن يتولى إدارة ممتلكات العملاء بطلب منهم إذا كانت متعددة الأساليب، وذلك ربحا للوقت والتقليل من المشقة وبإمكان البنك كذلك القيام بتصفيات تركات عملائه وتنفيذ وصاياهم ، وهكذا فمجملة هذه الخدمات التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى النشاطات الرئيسية تمكنه من توسيع وتمتين علاقاته مع العملاء.<sup>2</sup>

ومن أهم الأنشطة التي يقوم بها المصرف الإسلامي هي فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع المختلفة تسهيل الإعتمادات المستندية.

- إصدار خطابات الضمان والكفالات وتحصيل الشيكات و الحوالات والأوراق التجارية.  
- عمليات الصرف

### الفرع الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

يعتمد البنك على مصدرين أساسيين للتمويل هما:

#### 1- المصادر الداخلية "الموارد الذاتية"

يقوم البنك كغيره من البنوك الأخرى إلى إبقاء جزء من الأرباح داخل المؤسسة حتى تتمكن من تعزيز قدرته المالية ويتمثل في:

<sup>1</sup> عبد الرزاق رحيم وجدي الهبتي، مرجع سبق ذكره، ص 365.

<sup>2</sup> عمر السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 377.

• **رأس المال:** يعتبر رأس المال المدفوع وليس رأس المال الإسمي من أهم المواد الذاتية للمصرف الإسلامي وبل يشكل جانب أساسي في جملة موارده حيث أن المصرف لا يعتمد على الودائع الجارية التي تستند الى الأسلوب الربوي في الحصول على الجزء الأكبر من موارده.<sup>1</sup>

ويمكننا التعريف برأسمال المصرف الإسلامي بأنه قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف من المساهمين فيه عند بدأ تأسيسه وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ في فترات تالية سواء كانت في شكل عيني كالأصول الثابتة أو شكل معنوي.<sup>2</sup>

• **الاحتياطي العام:** هو حساب لا يفرضه القانون ولكن يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأس مال البنك، يمكن لهذا الحساب أن يخضع لنفس الشروط كأن ينص عليه القانون التأسيسي وتبين نسبة الأرباح التي تحول إلى هذا الحساب.

• **الاحتياطي القانوني:** هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يقدره القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وعادة ما ينص القانون التأسيسي للبنك مقدار هذه النسبة.

• **الأرباح غير الموزعة:** تستعمل الأرباح عادة في توسيع نشاط المؤسسة وتمويل استثمارات جديدة مما يعطي للبنك الإسلامي قوة لمنافسة المصارف والمؤسسات الأخرى، ولاشك أن أهداف الاحتفاظ بجزء من الأرباح داخل المؤسسة أمر تقتضيه الضرورة الاقتصادية لأن هدف المشاريع الاقتصادية التوسع والحصول على أكبر حصة في السوق وهذا لا يتم إلا بتقدير رأسمال المؤسسة والأرباح التي لا توزع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نعمة الله نجيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 231.

<sup>2</sup> شوقي إسماعيل شحاته، البنوك الإسلامية، دار الشروق، جدة، 1977، ص 58.

<sup>3</sup> محمد بوجلال، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

## 2- المصادر الخارجية " الموارد غير الذاتية"

تتمثل المصادر الخارجية للبنوك الإسلامية في مساهمات المؤسسين

• **الأسهم العادية:** وهي رأس المال الخاص الذي يبدأ به البنك نشاطه عند التأسيس وعندما يزول نشاطه فإنه يحتاج إلى مزيد من الأموال ويمكنه إصدار أسهم جديدة وبذلك يكون المؤسسين المصدر الأساسي للبنك، وقد يكون المساهمين أشخاص طبيعيين أو معنويين.

• ودائع الهيئات والأشخاص: وتنقسم إلى:

أ- **الحسابات الجارية:** وهي المبالغ التي يودعها العملاء بدون تحديد حد أقصى أو أدنى لسحبها ولا تستحق أي عائد على هذا الحساب بعدم ثبات رصيده.

ب- **دفاتر التوفير:** هي أهم وعاء إداري للبنك الإسلامي بإعتبارها تغذي عمليات الاستثمار ويتضمن طلب إيداع الوديعة النص على المبالغ ومدة بقاء الوديعة بالبنك.

خلاصة:

إن مجمل ماترقنا إليه في هذا الفصل هو أن البنوك الإسلامية تعتبر من أهم المؤسسات المالية حيث تعد أهم وسائل الوساطة المالية وذلك لما يميزها من صفات خاصة في مجال التمويل، حيث أن التمويل يشكل نقطة البداية لأي نشاط فالبنوك الإسلامية تجمع المدخرات وتوظفها في استثمارات مختلفة وهي تتميز من حيث الخدمات المقدمة كخدمات الاوراق، المالية التي تتخلص في حفظ الاوراق المالية وشرائها وبيعها، وتحصيل ودفع كبونات الاوراق المالية وتأجير الصناديق الحديدية وتقديم الاستثمارات المالية والاقتصادية فالبنوك الإسلامية لاتتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاء فهي تطبق في مجال معاملاتها أحكام الشريعة الإسلامية.



# المبحث الثاني

ماهية الاستثمار وطرق تمويله



**تمهيد:**

إن عملية تمويل الاستثمارات تعتبر من أهم القرارات التي تقوم بها المؤسسة وهذا التمويل يكون له تأثير كبير على سياستها المالية ونموها وتطورها في المستقبل وعمليات الاستثمار تتطلب أشكالاً وطرقاً عديدة تقوم بها المؤسسة لفترات طويلة، أي البحث عن مصادر التمويل وبأقل تكلفة ولكن هذا يصعب تحقيقه في بعض المؤسسات لذلك سننتظر في هذا المبحث إلى إشكالية الاستثمار وطرق تمويله المختلفة.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار وطرق تمويله

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

تبحث المؤسسة عن مصادر لتمويل الاستثمار لذلك يجب عليها الإلمام بطبيعة الأموال التي تحتاج إليها حتى تقوم بعملية التمويل فمن المستحسن لها ان تكون الاموال الدائمة للمؤسسة أكبر من اصولها الثابت من أجل تغطية جزء من اصولها المتداولة.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار وأهدافه

اولا: تعريف الاستثمار

هناك عدة تعاريف للاستثمار نذكر منها ما يلي:

**تعريف 01:** الاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل ويتم هذا الإنفاق عادة مرة واحدة في بداية المدة.<sup>1</sup>

**تعريف 02:** الاستثمار هو المبادلة بين الإنفاق الألي والإرادات المستقبلية والمتمثلة في التدفقات النقدية المرتبطة بالاستثمار.<sup>2</sup>

**تعريف 03:** الاستثمار هو ارتباط مالي يهدف الى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل فالاستثمار هو نوع من الإنفاق ولكن إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن ولذلك يطلق عليه البعض اصطلاحا إنفاق رأس مالي تميزا له عن بقية المصروفات التشغيلية او المصروفات الجارية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> طاهر لطرش، تقنيات بنكية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص73.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 1981، ص351.

<sup>3</sup> مصطفى كمال سيد طايل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطابع غباشي، طنطا، 1999، ص103.

**تعريف 04:** الاستثمار هو ارتباط مالي يهدف الى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها في مدة زمنية طويلة الأجل.<sup>1</sup>

**التعريف الإجرائي:** من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان:

- الاستثمار هو توظيف الاموال من أجل الحصول على منافع وأرباح خلال السنوات القادمة.

- يقصد بعمليات الاستثمار قيام البنوك باستثمار الأموال الفائضة لديه وذلك بعد توفير كل من متطلبات السيولة ومتطلبات منح القروض المطلوبة في الاستثمارات طويلة الأجل نسبيا.

- هو التضحية بوحدة نقدية أكيدة على أمل الحصول على وحدات نقدية غير.

**ثانيا: أهداف الاستثمار**

يمكن تصنيف الاهداف وتلخيصها في الآتي:

**1. الأهداف المالية:** وتتمثل فيما يلي:

- استمرار تحقيق الارباح.

- تعظيم معدل العائد على الاستثمار.

- المحافظة على نسبة معقولة من السيولة.<sup>2</sup>

**2. الأهداف السوقية:** وتتمثل في المحافظة على السمعة على المستوى المحلي والدولي والحفاظ على القيادة في مجال الخدمات والصمود أمام المنافسة.

**3. تحسين الانتاج ويتمثل في تحسين الخدمات وتطوير وتنويع الخدمات ومحاولة تخفيض التكاليف.**

**4. تحقيق النمو والاستقرار والمحافظة على الموارد المادية والبشرية.**

<sup>1</sup> سيد الهواري، الإدارة المالية، مدخل التحلي المعاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص51.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدارة الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص369.

5. البقاء والاستمرار في الاستثمار وتجنب المخاطر.

6. تحقيق مستويات مرضية من العوائد لأطراف التعامل الداخلي والخارجي.

وتتجلى أهداف الاستثمار في البنوك الإسلامية على أن: للاستثمار أولويات تنموية من خلال نشاطاته حيث تتمثل هذه الأولويات في مستويات ثلاثة وهي مستوى الضرورة كحد أدنى، ومستوى الكفاية كحد متوسط، ومستوى الرفاهية كحد أعلى، ومن خلال هذه الأولويات تبرز أهداف الاستثمار، فالبنوك الإسلامية مطالبة بتحقيق التدرج الهرمي للأولويات التي سبق ذكرها عند ممارسة نشاطاتها الاستثمارية بهدف توجيه طاقة وموارد المجتمع لتوافر المنتجات الضرورية كالمأكل والمشرب ثم التدرج الى توفير حاجات الكفاية، ثم في النهاية متطلبات مرحلة الرفاهية لا ان يحدث العكس او يقع الخلط، بل أن تتسم خطط ومشروعات هذه البنوك عند توظيفها لأموالها بالنظامية وفقا لأولويات الاستثمار<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار وأهمية قراره

أولاً: خصائص الاستثمار

تبرز خصائص الاستثمار من خلال تنوع الخدمات وتعددتها وأيضاً من خلال الأنشطة التي يقوم بها البنك وتتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هي الربحية، السيولة والأمان، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على سياسة الخاصة بالأنشطة الاستثمارية التي يمارسها البنك وفي ما يلي نعرض السمات باختصار:

1. الربحية: تمثل الفوائد على الودائع الجانب الأكبر في البنك أي أنه كلما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر والعكس فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر فإن البنوك تسعى لزيادة الإيرادات وذلك لزيادة الاستثمار لتحقيق أكبر نسبة ربح.

<sup>1</sup> مصطفى كمال، سيد طايل، مرجع سبق ذكره، ص214.

2. السيولة: تمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالي في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشأة الأعمال الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشأة تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة كافية بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعه فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.<sup>1</sup>

3. الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزايد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسارة عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك. ويتسم الاستثمار في البنوك الإسلامية بعدة خصائص:

- تمسك إدارة البنك الإسلامي بالمفهوم البديهي لوظيفة النقود باعتبارها وسيلة للاستثمار وليست سلعة باعتبار أن الربا" وهو المحرم حسب الشريعة الإسلامية" معناه ببساطة تغيير الوظيفة البديهيّة للنقود بحيث تكون سلعة تباع وتشتري وتستأجر وينتج عن ذلك أن تلد النقود نقود أخرى تسمى الفائدة وهو الأمر الذي يرفضه الإسلام وهو الذي يرى أن وظيفة النقود تتفاعل مع العمل ليكون الناتج ربحاً حلالاً طيباً.
- إحلال العمل في وضعه الصحيح من عوامل الإنتاج لضمان جدية الاستثمار في إضافة حقيقية لاقتصاد المجتمع والمنظمات والأفراد.
- ربط المشروعات الاستثمارية بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع حيث أن التشريع الإسلامي يراعي مصالح الجماعة وعند تعارض مصلحة الفرد فإنه يهدرها.

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص11-

- الالتزام بإحكام الإسلام بإباحة أو منعاً في مختلف الأنشطة الاستثمارية للبنك.<sup>1</sup>  
ثانياً: أهمية قرار الاستثمار:

يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأخطر القرارات التي تتخذها المؤسسة وذلك لما له من تأثير كبير على بقائها ونموها واستمراريتها لأنه يتعلق باستخدام الأموال الآن حيث لا يتوقع الحصول على أي عائد قبل سنة على الأقل وأي خطأ في تقدير أهمية قرار الاستثمار تكون نتائجه خطيرة، وتزداد هذه الخطورة كلما كانت القيم المطلوبة استثمارها كبيرة وكانت الأحوال الاقتصادية في البلد في تغير مستمر وسريع والاهتمام بقرار الاستثمار يرجع إلى ثلاث أسباب رئيسية هي:<sup>2</sup>

- صعوبة التخلي عن تنفيذ الاستثمارات نظراً لفخامة الأموال المنفقة عليها.
- المخاطر المترتبة عن الاستثمارات نظراً لانعدام المرونة في كثير من الاستثمارات.
- تعتبر تكلفة الخطأ المترتبة على الاختيار الخاطئ للاستثمار باهض الثمن.

### الفرع الثالث: أنواع الاستثمار

إن الاستثمار الذي تأمل البنوك أن توجه إليه كافة مواردها المالية يمكن تقسيمه إلى ثلاث مجموعات هي:

**1- الاستثمار في الأصول النقدية:** تعتبر المالية الموجهة إلى تلك الأصول نوع من الاستثمار إذ قد ترتب على عدم كفايتها ضياع فرص استثمار مربحة أو تعرض البنك لإجراءات من أطراف أخرى مثل البنك المركزي أو العملاء قد يكون لها أثر عكسي على الربحية وهذه الاستثمارات تأتي في مقدمتها الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والاحتياط الثانوي، وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك الأخرى التي تودع بغرض تسهيل عمليات المقاصة والأرصدة التي تودعها البنوك الصغيرة لدى البنوك الكبيرة، لغرض تغطية تكلفة

<sup>1</sup> مصطفى كمال سيد طایل، مرجع سبق ذكره، ص 98.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

الخدمات تتوقع الحصول عليها من تلك البنوك والخدمات الاستشارية، وكذلك شيكات تحت التحصيل.

كما قد يتمثل الاستثمار في القروض التي تقدمها البنوك التي يطلق عليها الوديعة ويتولد عن هذه الاستثمارات عائد ضئيل بسبب انخفاض درجة المخاطرة التي تتعرض لها، غير ان البنك لا يعبأ بذلك، حيث أن الهدف الأساسي من الاستثمار فيها هو توفير احتياجاته من السيولة، أي بهدف تحويلها إلى نقدية لمواجهة مسحوبات غير متوقعة من الودائع.

**2- الاستثمار في الأوراق المالية:** يقصد بتلك الاستثمارات المخصصات المالية الموجهة إلى محفظة الأوراق المالية التي يهدف البنك أساساً إلى تحقيق عائد مجز من ورائها، والسبب الجوهرى وراء تخصيص جزء من أموال البنك إلى تلك الاستثمارات هو عدم كفاية طلبات الاقتراض، وإن كان هناك سبب آخر أقل أهمية يتمثل في استخدام تلك الاموال كخط دفاع للوقاية ضد مخاطر نقص السيولة وذلك بتصرف في جزء من تلك الأوراق في البيع وهكذا يبدو التباين واضحاً بين دافع الاستثمار في الأوراق المالية المكونة لمحفظة الأوراق المالية وبين دافع الاستثمار في الاوراق المالية المكونة للاحتياطي الثانوي والتي تمثل خط دفاع اساسي لمواجهة متطلبات البنك الى السيولة.<sup>1</sup>

**3. الاستثمار في القروض:** تعتبر القروض أكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك التجارية، نظراً إلى ارتفاع معدل العائد المتولد عنها وذلك بالمقارنة مع العائد المتولد

من الاستثمارات الأخرى، ويمثل الربح الهدف الأساسي إذ لم يكن الهدف الوحيد من الاستثمار فيها، ويمكن تصنيف القروض التي تقدمها البنوك على أسس مختلفة من أهمها تاريخ الاستحقاق وتوقيت دفع الفوائد ووجود رهن من عدمه، ونوعية العملاء والأنشطة التي يمارسها هؤلاء العملاء، فمن حيث تاريخ الاستحقاق هناك قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة

<sup>1</sup> إبراهيم همدى، مرجع سبق ذكره، ص 210.

الأجل، كما أن هناك القروض التي تسدد على أقساط دورية، أما من حيث توقيت دفع الفوائد فهناك القروض التي تدفع عنها الفوائد مع قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق، والقروض التي تخصم منها قيمة الفوائد مقدما على أن يلتزم العميل بسداد قيمة القرض بالكامل عندما يحين أجله.<sup>1</sup>

وعلى عكس ذلك فإن البنوك الإسلامية تسعى إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بينما الاستثمار في القروض لا تعتمد عليه البنوك الإسلامية بصفة كبيرة لأنها تستبعد تعاملها بالفائدة أخذاً أو عطاءً وللبنوك الإسلامية بديلاً عن الاستثمار في القروض ألا وهي الدخول كشريك أو أخذ الصيغ التالية (المرابحة والمضاربة وغيرها)، والتي يمكن شرحها كما يلي:

**1. المشاركة:** وهي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات أو المساواة في نسبة الربح أو الخسارة، فهي فقط بنسب حصص رأس المال.<sup>2</sup>

**2. المضاربة:** هي اتجار الإنسان بمال غيره؛ أي أن يكون المال مقدماً من شخص آخر على أن يكون الربح بينهما على ما تم اشتراطه في العقد، والخسارة إن كانت فهي على رأس المال فقط إلا أن العامل (المضارب بعمله) يكفيه خسارة جهده لذلك فلم يكلف بخسارة أخرى.<sup>3</sup>

**3. المرابحة:** وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناءً على دراسة لأحوال السوق، أو بناءً على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، يطلب فيه من البنك

<sup>1</sup> إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

<sup>2</sup> مصطفى كمال سيد طابيل، مرجع سبق ذكره، ص 189.

<sup>3</sup> مصطفى كمال سيد طابيل، مرجع سبق ذكره، ص 195.

شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج مثلا، ويبدي فيه رغبته في شرائها مرة أخرى من البنك، فإذا اقتنع البنك بحاجة السوق إليها وقام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة وهي أن يعلن البنك مبلغا معيناً من الربح لمن يرغب فيها زيادة عن قيمتها ومصرفاتها، أي أن الطرفين (البنك والعميل)، يتفقان على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع، ثم يتفقان بعد ذلك على مكان وشروط تسليم اللعة وطريقة سداد القيمة للبنك.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: طرق ومصادر تمويل الاستثمار

#### الفرع الأول: طرق تمويل الاستثمار

إن المصدر الأساسي للتمويل الداخلي في المؤسسة المتولد من العمليات الإنتاجية يساهم بشكل كبير في تجديد وسائل الإنتاج وعلى هذا الأساس فإن التمويل الداخلي يحافظ على تواجد المؤسسة وبقائها والتمويلي الداخلي يتضمن ما يلي:

**أولاً: التمويل عن طريق الأموال الخاصة:** إن طرق التمويل تتم باستعمال أدوات مالية خاصة تعتمد عليها المؤسسات المساهمة بشكل كبير ويتجسد التمويل بالأموال الخاصة من خلال الأسهم (الأسهم هي نوع من الأوراق المالية المتداولة في بورصة القيم المنقولة).<sup>2</sup> والأسهم نوعان أسهم عادية وأسهم ممتازة.

**أ. الأسهم العادية:** تمثل الأسهم العادية أموال الملكية فهي المشروع حيث يتكون رأس كمال الشركة المساهمة من عدة حصص متساوية تسمى بالأسهم، وتمثل الأسهم العادية المصدر الرئيسي للتمويل الدائم للمشروع خاصة وفي حالة الشركات التي تكون في أول مراحل

<sup>1</sup> مصطفى كمال سيد طایل، المرجع نفسه، ص 201.

<sup>2</sup> طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 82.

التشغيل ويرجع ذلك إلى أن إصدار الأسهم لا يترتب عليه التزام المشروع بدفع عائد ثابت لحملة الأسهم.<sup>1</sup>

ويتمتع حملة الأسهم بمجموعة من الحقوق أهمها:

- حق نقل ملكية الأسهم؛
- حق الاشتراك في الأرباح عند توزيعها؛
- صاحب السهم له الحق في المشاركة في تسيير المؤسسة وذلك عن طريق المشاركة في مجلس الإدارة أو تعديل النظام الداخلي للمؤسسة أو تعديل رأس المال.<sup>2</sup>
- حق الأولوية في الاكتتاب وشراء الأسهم العادية الجديدة؛
- ومن مزايا وعيوب الأسهم العادية ما يلي:

#### المزايا:

- المؤسسة غير ملزمة قانوناً بإجراء توزيعات لحاملي الأسهم العادية؛
- لا يجوز لحاملها استرداد قيمتها من المؤسسة المصدرة لها؛
- الأسهم العادية تباع بسهولة وسرعة.

#### العيوب:

- ارتفاع تكلفتها بسبب التعويضات التي يطلبها المستثمرون عن المخاطر التي يتعرضون لها؛
- تكاليف الإصدار وتداول الأسهم العادية تكون مرتفعة مقارنة بالأوراق المالية الأخرى.
- ب. **الأسهم الممتازة:** تعتبر الأسهم الممتازة النوع الثاني من الأسهم التي تقوم الشركات المساهمة بإصدارها، إلا أن هذه الأسهم تسمى بالأسهم الممتازة لأن أصحاب الأسهم الممتازة يمتازون عن أصحاب الأسهم العادية بأن لهم حق الأولوية في الأرباح (في حالة توزيع

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص 347.

<sup>2</sup> طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الأرباح)، كما لهم أولوية الحصول على قيمة الأصول في حالة التصفية، ولكن في مقابل هذه الامتيازات نجد أنه لا يكون لحملة الأسهم الممتازة أي حقوق في التصويت وحضور الجمعية العمومية (أي أن أصحاب الأسهم الممتازة لا يتدخلون في إدارة المشروع)،<sup>1</sup> كما أن الأسهم الممتازة تشبه العادية من حيث أن حصول أصحابها على عائد يتوقف على وجود أرباح لكنها تختلف عنها من حيث:

- لأصحاب الأسهم الممتازة الأولوية في الحصول على الأرباح التي تقرر الشركة المصدرة توزيعها؛

- تتمتع الأسهم الممتازة بالأولوية في استرداد قيمتها؛

- لا يتمتع أصحاب الأسهم الممتازة بحق التصويت بشكل دائم.

ومن مزايا وعيوب التمويل بالأسهم الممتازة ما يلي:

#### المزايا:

- عدم التزام الشركة بدفع فوائد ثابتة للأسهم الممتازة؛

- تمتاز بالمرونة نتيجة خاصية الاستدعاء والاستبدال؛

- الحصول على قيمة الأسهم قبل أصحاب الأسهم العادية عند التصفية.<sup>2</sup>

#### العيوب:

- يجب أن تباع الأسهم الممتازة بعائد أعلى من عائد السندات؛

- عوائد الأسهم الممتازة لا تخضع كمصروف ضريبي مما يجعل تكلفتها مرتفعة.

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 349.

<sup>2</sup> منير صالح الهندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص 496.

## ثانيا: التمويل عن طريق الاحتياطات

تلجأ إلى هذا النوع من التمويل معظم المؤسسات للحصول على ما تحتاج إليه من الأموال الدائمة فالمشروعات المختلفة تقوم بتمويل جزء لا يستهان به من احتياجاتها المالية بواسطة الاحتياطات من الأرباح مثل: الإهلاكات؛ وهي تصنف من مصادر التمويل الذاتي.

**1-الإهلاكات:** المقصود بها إثبات نقص قيمة الاستثمارات التي يسمح بتحديدتها واستبدالها وتحديد مبالغ الإهلاكات بطريقة تسمح بإعادة توظيف الأموال المخصصة في كل سنة مالية وهي تحسب انطلاقا من تاريخ الشراء أو إنهاء الإنتاج، ويجب حساب الإهلاك في كل سنة مالية وحسابية حتى في حالة انعدام الربح، لذلك تعتبر مخصصات الإهلاك إحدى المكونات الأساسية للتمويل الذاتي.

توجد عدة طرق لحساب الإهلاك لكن أهمها والمطبقة في الجزائر ثلاثة:

**أ-طريقة الإهلاك الخطي:** تعتبر أسهل طريقة من ناحية التطبيق، حيث تعتمد على توزيع قيمة الإنفاق المبدئي بالتساوي على شكل أقساط سنوية على فترة حياة الأصل الإنتاجية.

**ب-طريقة الإهلاك المتناقص:** الهدف منه استرجاع قيمة الاستثمارات في أقرب وقت، حيث يتحمل السنة الأولى بأكبر قسط ثم يبدأ بالتناقص من دورة إلى أخرى.

**ج-طريقة الإهلاك المتزايد:** يستخدم هذا الأسلوب عندما تحصل المؤسسة على استثمارات عن طريق قرض بنكي فتختار هذا الأسلوب لتسهيل عملية حساب قسط الإهلاك مع قسط تسديد القرض، في هذه الطريقة قيمة الأقساط تزداد من سنة إلى أخرى.

**2-المؤونات:** هي عبارة عن أموال تصنفها المؤسسة في حساب يجمد لمواجهة بعض الأعمال المحتملة مستقبلا وبما أنها أموال يمكن للمؤسسة استعمالها كمصدر تمويلي داخلي مؤقت وهناك ثلاثة أنواع من المؤونات هي:

أ- **مؤونة الخسائر المحتملة:** هي عبارة عن مبالغ تجمد لمواجهة خسائر وتكاليف محتملة كتعويض لبعض القضايا المرفوعة ضد المؤسسة وتسترجع هذه المؤونات بعد زوال الخطر مباشرة.

ب- **مؤونة تدني قيمة الأصول:** ومنها مؤونة تدني قيمة المخزون وتخصص لمواجهة تدني قيمة الإنتاج والمخزون مقارنة بسعر السوق، بالإضافة إلى تدني قيمة الأوراق المالية، ومؤونة الديون المشكوك في تحصيلها.

ج- **مؤونة التكاليف الواجب توزيعها على عدة سنوات:** وهي تكاليف تم تحملها في دورة واحدة، وهذا بالنظر إلى طبيعتها والمبلغ المطلوب لتنفيذها عادة ما يكون كبير مما يجعل المؤسسة تقوم بتوزيعه على عدة سنوات، وهذا من ناحية التخصص باقتطاعه من الأرباح.

3- **الاحتياطات:** الاحتياطي يتمثل في جزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها وهو أحد مصادر الأموال من التكوين الذاتي للشركة فلا بد من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين، وتقوم المؤسسة بتخصيص جزء منه في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم احتياطي بغرض تحقيق هدف معين، ومن أهم أنواع الاحتياطات داخل المؤسسة ما يلي:

أ- **الاحتياطي القانوني:** وهو عبارة عن الحد الأدنى من الاحتياطي الذي على المؤسسة تكوينه كما يمكنه التوقف عن تكوينه إذا بلغ رصيد هذا الاحتياطي نصف رأس مال المدفوع، وإذا قل هن ذلك فعلى المؤسسة البدء في تكوينه من جديد، ويستخدم هذا الاحتياطي في زيادة رأس المال وفي تغطية جزء من خسائر المؤسسة، وتقدر نسبة الاحتياطي القانوني ب 5% من صافي الأرباح السنوية في شركة المساهمة أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

ب- **الإحتياطي النظامي:** يتم إنشائه طبقا للنظام الأساسي ولا يمكن للشركة العدول عن تكوينه أو استخدامه في غير الأغراض المخصص لها إلا بقرار من الجمعية العامة.

ج- الاحتياطات الاختيارية: هذا النوع لا يكون قانونيا أو إجباريا أو تعاقديا، ويقترح من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين مع توزيع أرباح الدورة.

وفي الأخير تمثل السيولة الاحتياطي أي الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: التمويل الخارجي للاستثمار

قد تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية للتمويل من أجل تمويل احتياجاتها وهذا يعود أساسا إلى عدم تغطية التمويل الداخلي لهذه الاحتياجات، ويمكن تقسيم التمويل الخارجي إلى تمويل عن طريق مصادر قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل حسب احتياجات المؤسسة.

**أولا: التمويل عن طريق مصادر قصيرة الأجل: وتتمثل في:**

• **قرض المورد:** يعد قرض المورد مصدرا هاما للتمويل في المدى القصير للمؤسسة فعندما يمنح المورد مهلة محددة للتسديد فإن المؤسسة تستفيد من هذه المهلة عن طريق توظيف مبلغ الدين في شراء المواد اللازمة لنشاط المؤسسة، وبالتالي تتمكن المؤسسة عن طريق هذا القرض من تحقيق توازن الخزينة.

• **قرض الخزينة:** هذا القرض يمنح من طرف البنك إلى المؤسسة من أجل مواجهة عجز في الخزينة، وتتحصل المؤسسة على هذا القرض لتمويل الاحتياجات إلى الأصول المتداولة سواء كانت مؤقتة أو دائمة، ويشمل قرض الخزينة على قروض على بياض "السحب على المكشوف".

• **الخصم:** هو قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها، ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ الموعود، وللتوضيح أكثر نقول أن عملية الخصم يمكن أن ينظر إليها بطريقتين من جانب الدائن الأصلي ومن جانب الدائن الجديد.

<sup>1</sup> محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 196.

- من جانب الدائن الأصلي: الخصم معناه بيع ورقة الدين أي التنازل عنها (الدين)؛ هو حوالة حق بلغة القانون.

- من جانب الدائن الجديد: فإن الخصم يعني شراء ورقة الدين (أي أن يقبل الشخص أن يكون دائئا لشخص آخر)، هو يعني تقديم مال جاهز (السيولة) وانتظار الوفاء به من قبل المدين الأصلي المذكور اسمه في ورقة الدين.<sup>1</sup>

### ثانيا: التمويل عن طريق مصادر طويلة الأجل

• القروض التعاقدية طويلة الأجل: يعتبر هذا النوع من القروض طريقة للتمويل طويل الأجل ويتم الحصول عليه من البنوك وشركات التأمين، وتستحق هذه القروض غالبا بعد فترة طويلة من الزمن، ويمكن تقسيم دور البنوك في التمويل إلى التمويل رأس المال العامل بالإضافة إلى تمويل الاستثمار أي الحاجة إلى العنصر البشري أو المادي في الإنتاج، ومن بين خصائص هذا النوع نجد:<sup>2</sup>

- يتم الاتفاق على كل شروطه؛
- يعتبر من المصادر النادرة الصعب الحصول عليها؛
- تطلب البنوك ضمانات مهمة على القروض وذلك برهن العقارات المملوكة على المؤسسة المقترض؛
- تسديد القرض قد يتم مرة واحدة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه أو أقساط متساوية بتواريخ محددة.

• السندات: هي عبارة عن نوع من القروض طويلة الأجل التي تنقسم إلى عدة أجزاء متساوية القيمة يسمى كل منها سند.<sup>3</sup>  
ومن أهم خصائص السندات ما يلي:

<sup>1</sup> شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 95.

<sup>2</sup> منير صالح الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 502.

<sup>3</sup> محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 350.

- السندات هي فئة من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت إذ تدفع فوائد السندات سنويا سواء حققت المؤسسة ربحا أو خسارة؛
  - السندات هي عبارة عن وثائق تمثل اتفاق بين المؤسسة المصدرة لها وبين المستثمرين الحاملين لها؛
  - يجب أن تتضمن وثيقة الإصدار اسم المصدر وعدد السندات المصدرة والضمانات الممنوحة لحملة السندات؛
- ملاحظة:** نعلم أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالسندات لأنها تخالف ما جاء به الشرع فهي تأخذ فائدة ثابتة في كلا الحالتين.

• **القروض متوسطة الأجل:** تخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين المنشأة وما بين المقرض ذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد، وعادة تتراوح فترة الاقتراض ما بين 3-15 عاما، وتحصل الشركات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك أو شركات التأمين أو بعض الهيئات العامة، ويتميز هذا النوع من الاقتراض بالمزايا التالية:

- القروض متوسطة الأجل تمول ما نسبته 70% و 75% من قيمة الاستثمارات.<sup>1</sup>
- **السرعة:** نظرا لأن عملية التمويل تنتج عن مفاوضات مباشرة ما بين المقرض والمقترض فإن الإجراءات الرسمية تكون محدودة للغاية وبالتالي تحصل المؤسسة على احتياجاتها المالية بسرعة.
- **المرونة:** في حالة حدوث أي تغييرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة يمكن بالاتفاق المباشر مع المقرض تغيير بنود التعاقد وهو أمر يصعب تحقيقه في حالة الأنواع الأخرى من مصادر التمويل طويلة الأجل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، المرجع نفسه، ص 355.

<sup>2</sup> أحمد جميل توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة، بيروت، 1984، ص 372.

– تمنح المؤسسات المقترضة للمقرض امتيازات كأن تعطي له أولوية شراء الأسهم العادية.<sup>1</sup>

ثالثاً: التمويل عن طريق الاعتماد الإجاري:

يعد الاعتماد الإجاري طريقة من طرق تمويل الاستثمارات وسوف نتطرق بالتفصيل في الفصل القادم إلى عنصر التمويل عن طريق الاعتماد الإجاري.

---

<sup>1</sup> سيد الهواري، مرجع سبق ذكره، ص 350.

### خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه سابقاً نجد ان الاستثمار هو توظيف الأموال على أمل الحصول على أرباح في المستقبل، وهناك عدة طرق لتمويل الاستثمارات فإن، التمويل بالإقتراض أي التمويل الخارجي قد يؤدي إلى الفشل في سداد أصل الدين والفوائد او التعريض المؤسسة لإفلاس، والإقتراض يجبر المؤسسة على توفير قدر من السيولة لاستخدامها في سداد الدين عندما يحين أجله، وكذلك التمويل الداخلي الذي يتمثل في الأموال الخاصة والتمويل عن طريق الاحتياطات فنجده لا يخلو من العيوب، بينما نجد البنوك الإسلامية تلجأ إلى عدة طرق لتمويل الاستثمارات التي تهدف من ورائها إلى تحقيق مكاسب في المستقبل ومن بين الصيغ التمويلية الإسلامية المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيجار.



# المبحث الثالث

الاعتماد الإيجاري وتمويل

الاستثمارات

**تمهيد:**

إن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية دول العالم وخاصة الدول النامية المنتجة للثروات الطبيعية تحتاج إلى تطوير وابتكار طرق جديدة للائتمان بغرض تمويل الاستثمارات فبرزت فكرة الائتمان الإيجاري وهو حديث النشأة وسيكون تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المطلب الأول: سنتطرق فيه إلى ماهية الاعتماد الإيجاري، ففي المطلب الأول مدخل إلى الإعتماد الإيجاري، وفي المطلب الثاني آليات عمل الاعتماد الإيجاري وتميزه عن الصيغ الأخرى، أما في المطلب الثالث مزايا الاعتماد الإيجاري.

المطلب الثاني: نتطرق فيه إلى أنواع الإعتماد الإيجاري وتقديره، فالمطلب الأول يخص الأنواع والأشكال المختلفة للإعتماد الإيجاري، وفي المطلب الثاني تقدير الاعتماد الإيجاري.

المطلب الثالث: نتطرق فيه إلى المؤسسات المصرفية والمالية المتخصصة في الإعتماد الإيجاري، وفي المطلب الثاني الإعتماد الإيجاري وتمويله للتنمية أما المطلب الثالث فيخص تقييم الاعتماد الإيجاري.

### المبحث الثالث: الاعتماد الإيجاري وتمويل الاستثمارات

من أبرز الطرق التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمارات هي طريقة الاعتماد الإيجاري وهي طريقة جديدة للتمويل.

**المطلب الأول: ماهية الاعتماد الإيجاري**

**الفرع الأول: مدخل إلى الاعتماد الإيجاري**

**أولاً: نشأة الاعتماد الإيجاري:** تعود فكرة نشأته إلى القانون الإنجليزي؛ حيث لجأ أحد التجار إلى الطريقة المعروفة بالقانون الإنجلوأمريكي **Hire-Purchase** أي البيع بالتقسيط قاصداً رواجاً لمبيعاته بتشجيع العملاء على الشراء بالتقسيط مع وجود ضمان كافٍ للتجار نفسه، حيث يبقى مالكا لهذا الأصل.

ثم ما لبثت هذه الفكرة أن انتشرت جراء إنتاج الصناعات الكثيرة حيث لجأت إليها العديد من المصانع الكبيرة ولقد تطورت بشكل ملحوظ عندما دخلت المؤسسات المالية كوسيط بين المتعاقدين، وقامت بتمويل عملياتها التي سميت بعقد **Leasing** أو ما يسمى في القانون الفرنسي "**Gredit Bait**" وسميت هذه المؤسسات نفسها بمؤسسات **Leasing** وكانت بداية هذا العقد في أمريكا سنة 1953 ثم في فرنسا عام 1962، ولم يظهر في القانون الجزائري إلا في سنة 1992.<sup>1</sup>

وعليه فإن الإئتمان الإيجاري يعبر عن تعاون وثيق بين رجال الصناعة سواء منتجي أو مستخدمي الأجهزة والأدوات الإنتاجية، وفي الواقع نحن أمام علاقة جديدة بين المقرض والمقرض فهي علاقة مشاركة مؤقتة بين المالك والمستخدم للأصول أثناء مدة عقد الإئتمان.

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة، بيروت، 1985، ص 334.

## ثانيا: تعريف الائتمان الإيجاري

إن الائتمان الإيجاري هو فكرة حديثة في طرق التمويل بحيث أدخلت تغيير جوهري معتبر في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمقرضة، بحيث تعددت وتنوعت المفاهيم التي أعطت لهذه التقنية، ومن أهمها:

**تعريف 01:** عرفه المشرع الفرنسي في القانون رقم 67-837 لسنة 1967 المعدل للقانون رقم 99-544 لسنة 1966، الاعتماد الإيجاري على أساس أنه كل عميات إيجار لسلع تجهيزية وأدوات إنتاجية اشترت لأجل هذا الإيجار بواسطة مؤسسات تبقى مالكة لها، عندما تمنح هذه العمليات وبصرف النظر عن طبيعتها وللمستأجر إمكانية إكتاب كل أو جزء من السلع المؤجرة في مقابل سعر مناسب يؤخذ في حساب الأقساط الموضوعة باعتبارها أجرة.<sup>1</sup>

**تعريف 02:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا، أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.<sup>2</sup>

**تعريف 03:** عرفه المشرع الجزائري في مادته الأولى والثانية من قانون التشريع المتعلق بالاعتماد الإيجاري كما يلي:

يعتبر الاعتماد الإيجاري موضوع هذا الأمر عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية وشركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص (تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 392.

<sup>2</sup> طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 76.

الخيار بالشراء لصالح المؤجر)، وتتعلق فقط بأصول منقولة ذات الاستعمال المهني أو المحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية.<sup>1</sup>

**التعريف الإجرائي:** من خلال التعاريف السابقة نجد أن:

- الاعتماد الايجاري وسيلة بديلة للاستدانة لأنها تسمح للمؤسسة بالحصول على تمويل احتياجاتها دون التعاقد على قرض أو الإنفاق من أموالها الخاصة، فالمؤسسة عوضاً عن شراء بعض الآلات والمعدات والعقارات اللازمة تقوم باستئجارها من المجر الذي يضل مالكا طوال مدة العملية، وفقاً للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين.

- أنه عقد محدد المدة يرتبط بمدة التشغيل الاقتصادي للتجهيزات وهذه المدة محددة بالعمر الافتراضي للأجهزة.

- عقد مالي حيث يلتزم المستأجر بدفع أقساط إيجار التي تعد من العوائد التي تتولد عن استخدام التجهيزات المؤجرة وفي نهاية هذا العقد يكون أمام المستأجر خيارات هي إعادة الأصل إلى لمؤجر أو شراء الأصل بالقيمة المتبقية، أو تجديد عقد الايجار.

**الفرع الثاني: خصائص الاعتماد الايجاري و آليات عمل الاعتماد الايجاري وتميزه عن الصيغ الأخرى:**

**اولاً: خصائص الاعتماد الايجاري:** يتميز الاعتماد الايجاري بخصائص تتمثل في:

**أ- الخصائص القانونية:**

• **طبيعة العقد:** فهو عقد إيجار وموضوعه ايجار أجهزة وآلات، أي أن العلاقة التعاقدية بين المشروع المستأجر والمؤسسة المالية المؤجرة ترتب التزامات على طرفي العقد، تقديم آلات وأجهزة إنتاجية من قبل المؤجر ودفع أقساط الايجار من قبل المستأجر.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 14/01/1996، العدد 03، المادة الأولى من الأمر رقم 96-09 المتعلقة بالاعتماد الايجاري.

• **عقد محدد المدة:** يرتبط بمدة التشغيل الاقتصادي للأجهزة والآلات وتحديد مدة الإيجار او مدة الحياة الاقتصادية.<sup>1</sup>

• **عقد مالي:** يبدو المظهر المالي واضحا من خلال الالتزامات المتبادلة بين كل من المؤجر والمستأجر، فالربح الذي يتحصل عليه المؤجر يتحقق له من خلال الأقساط المدفوعة والمستحقة عن فترة العقد.

ب- **الخصائص الاقتصادية:** بإعتبار أن الاعتماد الايجاري طريقة جديدة للتمويل فهو

" علاقة تمويلية مركبة ذات أبعاد ثلاثة" نعبر عنها بالمعادلة البسيطة التالية:

مورد ← وسيط مالي ← مشروع

وأطراف المعادلة هما:

-المورد او المنتج للسلع الإنتاجية من أجهزة وآلات وغيرها حيث يعرضها على المستخدمين المستقبليين، تاركا لهم حرية الاختيار وهو يرغب في تسويقها وزيادة مبيعاته وإنتاجه منها.

-الوسيط المالي او المصرفي المتخصص والذي يبحث عن وسيلة لتوظيف مدخراته والحصول على عوائد مرتفعة.

-المشروع الذي يرغب في تطوير طاقته الإنتاجية بالتوسيع والإحلال، ويسعى للحصول على الاجهزة والآلات التي تحقق ذلك دون أن تتوافر لديه الموارد المالية الكافية لتمويل استثماراته.<sup>2</sup>

ج- **ائتمان عيني وإنتاجي:** الائتمان الايجاري هو اساسا وقبل كل شئ عملية مالية من حيث الفكر والموضوع ولكن في حقيقته التطبيقية ائتمان عيني ليس نقدي بعكس الائتمان المصرفي او المالي العادي ومعنى انه ائتمان عيني لايمنح في صورة نقدية او فتح اعتماد، بل هو ينصب على تسليم المشروع المقترض، الاجهزة والآلات المختارة سلفا من قبله

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 393.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 394-395.

بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية والهدف من هذا الائتمان هو تنمية دوافع الاستخدام للأجهزة اللازمة لتجهيز المشروعات عن طريق الإيجار.<sup>1</sup>

د- ائتمان متوسط وطويل الأجل: بما ان الامر يتعلق بتجهيزات إنتاجية وأراضي وإنشاءات فهو يرتبط مباشرة بالمدى المتوسطة والطويلة حيث تحدد مدة الائتمان الإيجاري للمنقولات حسب طبيعة الاجهزة والآلات وحسب فترة الاهتلاك الضريبي وتحدد مدة الائتمان اساس بحسب طبيعة الاجهزة والآلات فهي في المتوسط تكون لمدة ثلاث سنوات، إذا كان الامر يتعلق باصول ذات عمر استهلاكي سريع ولمدة تتراوح بين اربع سنوات وخمس سنوات بالنسبة للاصول الانتاجية وتصل المدة الى عشر سنوات بالنسبة للاصول الانتاجية الضخمة ومعداتها الثقيلة، وتحدد مدة الائتمان بحسب طبيعة الالة حيث ان مدة الائتمان يجب ان تتفق مع فترة الاستهلاكات الضريبية المقررة.<sup>2</sup>

### ثانيا: آليات عمل الاعتماد الإيجاري وتميزه عن الصيغ الأخرى

1. العقود المتضمنة للعملية: من أجل وصف دقيق لعملية الإيجار يجب التطرق قبل ذلك إلى تبيان مختلف العناصر المكونة، لهذا نفرق بين عملية الإيجار وعقد الإيجار هذا الذي لا يمثل إلا أحد العناصر المكونة للعملية وهو نوعان:

أ. عقد الشراء من أجل التأجير: وهو عقد بين مؤسسة الإيجار والمورد؛

ب. عقد الإيجار: وهو عقد يبرم بين مؤسسة الإيجار والمشروع المستفيد الذي يخص تأجير الأصل مع إمكانية امتلاك المستأجر لهذا الأصل في نهاية العقد وهو الاعتماد الإيجاري بمعناه الحقيقي.

ومن خلال ما سبق يتضح أن العملية مركبة، وتجمع بين ثلاث أطراف، فمؤسسة الإيجار تعتبر بمثابة حلقة وصل بين المشروع المستفيد، فهي تتعاقد مع زبونها كما تتعامل

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، المرجع نفسه، ص396.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص395.

مع موردها في حين أنه لا توجد علاقة تعاقدية بين الزبون (المشروع المستفيد) الذي يرغب في الحصول على الأجهزة الإنتاجية والآلات من المورد أو المنتج لتلك الأجهزة حيث يقتصر دور الأول على اختيار الأجهزة والآلات المناسبة لظروفه الإنتاجية.<sup>1</sup>

فالمورد يضع ويبيع حسب المواصفات التي يشترطها الزبون، وأن الأصل موضوع العقد الموجه لتلبية حاجياته الاستعمالية وهكذا فإن الأصل الواحد يكون موضوع عقد مختلفين.

- **الشراء من أجل التأجير:** مؤسسة الإيجار تقوم بشراء الأصول التي يطلبها المستأجر لدى المورد الذي يعنيه هذا الأخير، وبذلك فهي تقوم بتنفيذ التزاماتها التي تحملها اتجاه زبونها وذلك كله ضمن عقد الإيجار، وان شراء هذا الأصل يخضع للقواعد القانونية العادية.

- **التأجير:** من خلاله تقوم المؤسسة لإيجار بتأجير هذا الأصل الذي كان في السابق محل عقد الشراء بين هذه المؤسسة والمورد إلى المشروع المستفيد، هذا الأخير الذي يلتزم بالمقابل بدفع أقساط دورية مع الأخذ بعين الاعتبار ثمن الشراء، والمصاريف اللاحقة وفترة التأجير مع استفادة المشروع المستفيد من وعد بالبيع في نهاية فترة التأجير.

## 2. مرحلة سيرورة عملية الاعتماد الإيجاري:

إن الاعتماد الإيجاري تقنية تسمح بتمويل الاستثمارات الجديدة، بالإضافة إلى إعادة استثمار رؤوس الأموال وبأي شكل كان، فإن طريقة الاستثمار تبين أن الاعتماد الإيجاري قرض مالي وفي نفس الوقت استأجار أملاك، ولا يتم ذلك إلا بموافقة من شركات الاعتماد الإيجاري بالتأجير، وتتم هذه العملية بدفع أقساط الإيجار من المستأجر إلى المؤجر وتتم على ثلاث مراحل.

### المرحلة الأولى: تحصيل الاستثمارات

إن المؤسسة بحاجة إلى استثمارات في أحيان كثيرة ولكنها لا تملك رؤوس الأموال لذلك تقوم باختيار المعدات مع المورد، بحيث تتفق معه على السعر المناسب، وتقوم المنشأة

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 399.

المستأجر بالتوجه إلى شركة التأجير، فترسل طلبه التمويل لتحصيل تلك المعدات مع فواتير وعقود تخص العملية ووفقا لهذا الأسلوب تستطيع المنشأة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

### المرحلة الثانية: الدفعات الإيجارية:

خلال مدة الايجار وهي المدة غير القابلة للإلغاء، يدفع المستأجر لمؤسسة التأجير أقساط محسوبة وبمجرد تحديد الأقساط ومواعيدها خلال فترة الاعتماد يلتزم المستأجر بدفع الأقساط في مواعيدها، حال وضع الأجهزة تحت تصرفه وفي حيازته، والطريقة المعمول بها لدى البنوك لحساب الأقساط الإيجارية هي طريقة الأقساط المتساوية والمبين في المعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{القسط} = 1 - (1 + م ر) - ف / (م ر)؛ \text{حيث:}$$

ر: رأس مال الايجار (ثمن المعدات أو العقارات المؤجرة)

م ر: معدل الربح المحسوب في الفترة؛

ف: عدد فترات الاستحقاق للقسط (سنوي، سداسي، ثلاثي).

وأول قسط من الإيجارات يدفع مع توقيع عقد الايجار، وباقي الأقساط تدفع مع كل ثلاثة أو ستة أو اثني عشر شهر، بمعنى حساب المدة المتفق عليها، وبدفع هذه الأقساط من عوائد استخدام الأصل المؤجر.

### المرحلة الثالثة: تحصيل العملية (النتيجة)

في نهاية مدة الايجار الرسمية المتفق عليها بين شركة التأجير والمؤسسة المستأجرة تتاح إلى المؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات.

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 335.

<sup>2</sup> مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 405.

- طلب تجديد عقد الايجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا ويستفيد بالتالي لفترة أخرى من حق استعمال هذا الأصل دون أن تكتسب ملكيته؛
- أنها تشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عنها في العقد وفي هذه الحالة تنتقل الملكية القانونية للأصل إلى المؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الاستعمالي؛
- الامتناع عن تجديد العقد وتمتتع أيضا عن شراء الأصل وتنتهي بذلك العلاقة القائمة بينهما وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.<sup>1</sup>

### 3. تمييز الاعتماد الايجاري عن الصيغ الأخرى:

وهنا يجب أن نفرق بين عملية الاعتماد والعمليات الأخرى والتي تظهر في شكلها قريبة من عملية الاعتماد، ولكنها تختلف عنها في كونها عمليات تأجير عادي مبسط يختلف فيها أي خيار أو وعد بالبيع في نهاية العقد ويتعلق الأمر هنا بـ:

#### أ. عمليات التأجير العادية البسيطة:

وهي تلك العمليات التي يتم من خلالها تأجير أصل معين لطرف آخر يسمى المستأجر مقابل دفعه إلى أقساط دورية وهذه الأقساط تختلف عن الأجرة العادية (مقابل الانتفاع) من حيث أنها تقوم على مبدأ أساسي وهو أن الأجهزة تدفع تكاليفها من عوائد استخدامها أو الآلة تدفع قيمتها من دخلها إذ يراعى عند تحديد الأقساط عدة عوامل من أهمها ثمن الآلة، والمدة التي تعمل فيها، والعوائد التي يتوقع تحقيقها من استغلالها.<sup>2</sup>

#### ب. عمليات الاعتماد الموافقة لخيار الشراء:

وهي صيغة تتشابه بكثير مع عملية الايجار الا أن وجه الاختلاف يكمن في أن موضوع هذه العملات يتمثل في تمويل مواد التجهيزات غير المهنية مثل امتلاك السيارات

<sup>1</sup> طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 77.

<sup>2</sup> مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 403.

السياحية من طرف الخواص في حين أن موضوع الاعتماد الايجاري سواء كان منقولات أو عقارات أو محلات حرفية وهو موجه لتمويل الطلب على الاستثمارات المهنية والصناعية.

#### ج. عقود التأجير البيعي:

وهي صيغة قريبة كثيرا من التمويل الايجاري سواء من حيث الموضوع كونها تخص الاستثمارات ذات الطابع الصناعي والمهني أو من حيث الأسس العامة كونها تدفع في شكل أقساط دورية بالإضافة إلى أنها تتكون من عقدين عقد الشراء وعقد التأجير ولكنها تختلف عن الايجار في عنصر هام هو أن المستأجر مجبر على امتلاك الأصل المجر.

#### د. عمليات البيع بالتقسيط:

حيث يوقع عقد بين طرفين هما المؤجر والمستأجر الذي يقوم بدفع أقساط تأجيري أو تمليكي بحسب الأموال ، ويمتلك الأصل بعد كلفة الأقساط على فترات زمنية معينة وبالتالي فهو نظام انتهائي مؤسس على عقد البيع وسعر فائدة تجاري، إذ من خلاله تتحول ملكية الأصول المؤجر مباشرة إلى المستأجر دون وجود أي خيار بالشراء في نهاية العقد.

#### الفرع الثالث: مزايا الاعتماد الايجاري

هناك عدة مزايا يمكن حصرها في مزايا بالنسبة إلى المستأجرين وبالنسبة إلى المؤجرين، وبالنسبة إلى الاقتصاد القومي ككل.

#### أولاً: بالنسبة للمستأجرين:

- إن طريقة التمويل بالاعتماد الايجاري هي تمويل كامل لقيمة الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات الإنتاج، وهذا ما يحقق سرعة الحصول على الأصول المطلوبة من طرف المستأجر، وهو يوفر له السيولة النقدية ويخفف من الأعباء النقدية؛
- الاعتماد الايجاري يتيح للمستأجر الحصول على أحدث المعدات المتطورة وذات التكنولوجيا العالية.

"يعتبر تاجير الأصول بديلا عن طرح اسهم جديدة للشركة او البحث عن شركاء جدد ومايحيط كل هذه الاجراءات من صعوبات".<sup>1</sup>

- إن الاعتماد الايجاري تمويل ذا تكلفة تقل في حالات كثيرة عن أساليب التمويل الأخرى مما يخفف من تكاليف المنشأة ويزيد من أرباحها.

**ثانيا: بالنسبة للمؤجر (شركة التأجير أو البنك):** يمثل الاعتماد الايجاري نشاطا رئيسيا بالنسبة للبنك وذلك لأنه يدر عليه عائد معقول لأمواله التي يستثمرها وهو بهذا يضمن أرباحا جيدة وذلك راجع عن الأصول المؤجرة ذاتها الخاصة بالبنك، حيث أن ملكة هذه الأصول تضل ملكا إلى البنك.

"ويتم خصم نسبة تمثل قسط الاهتلاك من قيمة الأصول المؤجرة من أرباح المؤجر وصولا إلى صافي الربح الخاضع للضريبة رغم أنه ليس هو المستخدم لهذه الأصول".<sup>2</sup>

### ثالثا: بالنسبة للاقتصاد القومي:

- يساعد في تمويل الأصول والمعدات الرأسمالية والوحدات الإنتاجية متوسطة الحجم على اقتناء معدات حديثة قد لا تتوفر لها إمكانيات شرائها لضعف الموارد الذاتية لديها أو لعدم قدرتها على طلب التمويل من البنوك لعد تمكنها من مقابلة متطلبات منح الائتمان من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى.

- يساعد المؤسسات على الحصول على معدات وآلات حديثة مما يؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج ورفع الإنتاجية.

- يساعد هذا التمويل على إنشاء مزيد من المشروعات الإنتاجية في الدولة أو على تبني الوحدات القائمة للمشروعات التوسعية، وهذا له دور هام في إحداث التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> مصطفى كامل السيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية، مطابع غباشي، طنطا، 1999، ص209.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

المطلب الثاني: أنواع الاعتماد الايجاري

الفرع الأول: الأنواع والأشكال المتعلقة بالاعتماد الايجاري

أولاً: أنواع واشكال الاعتماد الايجاري

هناك العديد من انواع الاعتماد الايجاري وذلك حسب الزاوية التي تم منها النظر اليها وهو نوعين الائتمان الايجاري حسب طبيعة العقد والائتمان الايجاري حسب طبيعة موضوع العقد (التمويل).

### 1. الائتمان الايجاري حسب طبيعة العقد:

حسب هذا التصنيف هناك نوعان من الائتمان الايجاري المالي والعلمي.

• **الائتمان الايجاري المالي:** وهو أكثر أنواع الائتمان الايجاري انتشارا في أمريكا وفرنسا وبقية دول أوروبا ويقنصر دور الممول على وضع الأجهزة والآلات الإنتاجية تحت تصرف المستفيد أو حسب المادة الثانية من الأمر رقم 96-09 المتعلق بالائتمان الايجاري يعتبر ائتمانا ايجاريا ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق أو الالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني للمستأجر ويعني ذلك أن مدة عقد الائتمان الايجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافا إليه مكافأة هذه الأموال المستثمرة.<sup>1</sup>

• **الائتمان الايجاري العملي:** حسب المادة الثانية دائما من نفس الأمر، يعتبر ائتمانا ايجاريا عمليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني، أو تقريبا كلها إلى المستأجر وهذا يسمح بالقول أن جزء من كل ذلك بقي على عهد المؤجر ومعنى ذلك أن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته

<sup>1</sup> طار لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 79.

وبالتالي فإنه يجب انتظار فترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل.<sup>1</sup>

### ثانيا: الائتمان الاجاري حسب طبيعة موضوع العقد

يمكننا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من الائتمان الاجاري، الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة والائتمان الاجاري للأصول غير المنقولة.

**1. الاعتماد الاجاري للأصول المنقولة:** عن طريق هذا الاعتماد يتم تمويل التجهيزات المهنية اللازمة للصناعة والتجارة والمهن الحرة، ووسائل الأشغال العامة وأدوات المقولة والحسابات الالكترونية والأجهزة الطبية، كما يمكن استخدام هذه الاعتمادات في تملك السيارات وسفن النزهة وتتراوح مدة العمليات ما بين 2 الى 5 سنوات ومن شأن هذه الاعتمادات ان تساعد اصحاب المهن الحرة على ممارسة اعمالهم دون عوائق وبكفاية كما تمكن المصانع من تحسين الوسائل الآلية العاملة بها وتسهيل الحصول على خدمات الحسابات الالكترونية المتطورة التي تزيد من كفاءة العمل في البنوك والمنشآت التجارية والصناعية.<sup>2</sup>

**2. الاعتماد الاجاري للأصول غير المنقولة:** تستخدم هذه الاعتمادات في بناء العقارات والمكاتب والمستودعات والمصانع، والمستشفيات ودور العم والجامعات والفنادق وتبلغ مدة التأجير ما بين 15 إلى 20 سنة.<sup>3</sup>

وفي الواقع لا يختلف هذا النوع من الاعتماد الاجاري من ناحية تقنيات استعماله عن النوع السابق ويتمثل الفرق الاساسي في موضوع التمويل حيث ان هذا النوع يهدف الى تمويل الاصول غير منقولة تتشكل غالبا من بنايات شيدت او هي في طريق التشييد، حصلت عليها المؤسسة والمؤجر من جهة ثالثة او قامت هي ببناؤها، وتسلمها على سبيل

<sup>1</sup> طار لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 80.

<sup>2</sup> محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 205، ص 457.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 457.

الايجار الى المؤسسة المستاجرة ولتستعملها في نشاطاتها المهنية مقابل ثمن الايجار بالاضافة الى موضوع التمويل هناك اوجه اختلاف بين الاعتماد الايجاري للاصول المنقولة وتقع هذه الاختلافات بصفة اساسية على ثلاثة مستويات:

- تكون درجة التعقيد في الائتمان الايجاري للاصول غير المنقولة اكبر منها في النوع الاخر حيث ينبغي ايجاد الارض التي تقام عليها المباني، ثم القيام في مرحلة ثانية بتشييد هذه المباني مع كل مايرافق ذلك من تعقيدات اجرائية ووقت طويل لانجاز المشروع، وتعقيدات نفعية تتعلق بدعم هذه العقارات للانظمة المهنية الخاصة بالمؤسسة المستاجرة بينما تكون التعقيدات المرتبطة بالائتمان الايجاري لاصول المنقولة اخف من ذلك بكثير.

- في حالة الائتمان الايجاري للاصول غير المنقولة يتطلب الامر تدبير اموال طائلة تفوق بكثير الاحتياجات الى الاموال في حالة الاصول المنقولة، الامر الذي يدفع الى البحث عن الصيغ الملائمة لاتمام العملية، ومن بين هذه الصيغ المتاحة اشتراك المستفيد في تنفيذ العملية سواء بمساهمته في تقديم الارض لتشييد المباني او تقديم جزء من رأس المال.

-انجاز البناء وتنفيذه وكرائه يخضع الى انظمة خاصة عندما الامر بالعقارات بينما يخضع الحصول على الاصول المنقولة الى قواعد القانون التجاري، وهذا مايجعل التفريق بين النوعين ضروري.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تقدير الاعتماد الايجاري

1. ضرورة التشهير بالعملية: إن في غياب عمليات الاشهار بعقد الإجارة وفي حالة التسوية القضائية وتصفية ممتلكات المشروع المستفيد الذي تأكد إفلاسه يستطيع الطرف المؤجر استعادة الأصول التي امتلكها بموجب عقد الايجار وعمل على تأجيله وذلك دون غياب أي إشهار سابق لدائني المستفيد الذين وقعوا في خطأ الاعتقاد جراء عدم التشهير بأن الأصول التي يستغلها المستفيد هي ملك له، وبأن لهم حق في ممارسة الرهن الحيازي على

<sup>1</sup> طار لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 81.

هذه الأصول وادرجها ضمن الممتلكات التي تدخل في عملية التصفية، ولقد جاء في المرسوم الفرنسي لتنظيم وتحديد اشكال عملية التشهير بعقود الاجارة بحيث يسمح التشهير بتعين الاطراف المختلفة والمشكلة لعقد الايجار وبمعرفة طبيعته المتخصصة في الامور التجارية او لدى المحكمة العليا بغرض التشهير بهذه الاصول وبالتالي فان الامر الصادر في 28 سبتمبر 1967 جاء لينص صراحة على ضرورة التشهير بالعملية وتبعه مرسوم 4 جويلية 1972 لينظمها، وذلك لحماية مصالح كل من مؤسسي الايجار والدائنين وعليه فان هذه الاخيرة وفي غياب عملية التشهير بالعقد لاتستطيع معارضة دائني المستفيد في مطالباتهم بحقهم في رهن الاصول التي يستعملها الا اذا استطاعت ان تقدم كل الادلة التي تثبت ان الدائنين كانوا عللا علم مسبق بان الاصول محل عقد الايجار وانه لبس الا ممارسة حق الانتفاع بها فقط، اما فيما يخص الاصول غير المنقولة فان عملية التشهير بعقد الاجارة مرتبطة بالتشهير العقاري.

## 2. الضمانات والالتزامات:

أ. الضمانات: الائتمان الايجاري مثله مثل أنواع الائتمان الأخرى ويحتاج إلى ضمانات قوية وخاصة أنه ائتمان إنتاجي طويل الأمد، ويعتمد أساسا على أن القدرة على السداد ترتبط بتحسين إدارة وكفاءة تشغيل الأجهزة والآلات موضوع هذا الائتمان ويتمتع هذا الائتمان بمجموعة من ضمانات حقيقة وشخصية بالنسبة لأنواع الائتمان الأخرى، وتتمثل هذه الضمانات تدريجيا بحسب مراحل وخطوات الائتمان كالتالي:<sup>1</sup>

- الدراسة الجيدة للبرنامج الاستثماري الذي يحتاج إلى تحويل عن طريق الائتمان الايجاري؛
- مشاركة المؤسسة المالية المتخصصة في اختار الأجهزة والأدوات اللازمة لهذا البرنامج؛
- الاحتفاظ بحث الملكية بالنسبة إلى المقرض أي المؤسسة المالية المانحة للائتمان؛

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 306.

– عقود التامين والصيانة والتي تسيروهما المؤسسة المالية بالنسبة للأجهزة والأدوات الإنتاجية أثناء فترة الائتمان.

#### ب. الالتزامات:

**1. التزامات المؤجر:** يضمن المؤجر حق انتفاع المستأجر وفقا لما جاء في العقد الايجاري وذلك منذ بدأ تاريخ تسليم الأصل حيث يمارس المستأجر حق الانتفاع خلال المدة التعاقدية للإيجار الذي تنتهي مدته بانتهاء مدة العقد وفي حالة عجز المؤجر على الوفاء بالتزامه المنصوص عليه يحق للمستأجر أن يطالبه بالتعويض المناسب عن كل ما فاتته من كسب وما لحقه من خسارة، ويلتزم المؤجر بالقيام بجميع الالتزامات الملقاة على عاتق صاحب الملكية مقابل حقه في الملكية على المعدات المستأجرة خلال فترة العقد ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك خاصة الالتزامات التالية:

– الالتزام بتسليم الأصل المؤجر طبقا للشروط التقنية المعينة من قبل المستأجر ووفق ما جاء في عقد الإيجار.

– الالتزام بدفع الرسوم والضرائب والتكاليف التي تترتب على العين المؤجرة إذ يجب على المؤجر أن يتحمل التكاليف والضرائب المستحقة على العين المؤجر.

– الالتزام بضمان المستأجر ضد أي أضرار أو أسباب قانونية بإنشاء أي سبب بفعل الغير.

**2. التزامات المستأجر:** إن المستأجر في مقابل حق انتفاعه الذي يخصصه له المؤجر وفق عقد الاعتماد الايجاري ملتزم بالقيام بالتزامات خاصة به كما جاء في القانون المدني ما لم يوجد اتفاق بين المتعاقدين يضمن بخلاف ذلك لا سيما الالتزامات التالية:

– الالتزام بدفع الأقساط مقدما، مما يوضح الكفاءة الاقتصادية كمؤشر على مراكز الاختناق أثناء سريان الائتمان؛<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 414.

- الالتزام باستعمال الأصل المستأجر حسب ما وقع الاتفاق عليه بطريقة مطابقة للغرض الذي أجرى من أجله ما لم يشترط في العقد غير ذلك؛
- الالتزام بالاعتناء بالأصل المستأجر والمحافظة عليه؛
- الالتزام بضمان الأصل المستأجر من مخاطر الحريق والتكفل بكل الخسائر التي تلحق الأصل والتأمين ضد المخاطر.

**المطلب الثالث: المؤسسات المالية المتخصصة في الاعتماد الإيجاري وتمويله للتنمية**

**الفرع الأول: المؤسسات المصرفية والمالية المتخصصة في الاعتماد الإيجاري**

### **1. البنوك التجارية وفروعها المتخصصة:**

البنوك التجارية هي أصلاً مؤسسات متخصصة في تجارة المال والائتمان لمدة قصيرة واشتراكها في التحويل عن طريق الائتمان الإيجاري يساعد على تطوير الائتمان قصير الأجل، وتحويله إلى ائتمان طويل الأجل مراعية في ذلك السيولة المتولدة من الأجرة أو الأقساط والضمانات التي تحصل عليها من خلال الاحتفاظ بعقد الملكية ويمكنها أن تستخدم بعض المدخرات المودعة لديها لمدة طويلة أو متوسطة، كذلك الودائع التي تفضل نظام المشاركة كما تلجأ إلى البنك المركزي عن طريق الاقتراض أو خصم الأوراق المرتبطة بهذا التمويل.<sup>1</sup>

### **2. المؤسسات المصرفية المتخصصة (البنوك الصناعية والزراعية، بنوك الاستثمار):** هذه

المؤسسات من أغراضها الرئيسية توفير الأموال والقروض طويلة الأجل للمشروعات العامة والخاصة وهي تقوم بتعبئة المدخرات سواء برؤوس أموالها أو اللجوء إلى السوق المالية بسنداتها، أو الحصول على القروض العامة وإمدادات البنك المركزي وفوائض البنوك التجارية، وهي أيضاً توفر الخبرات التكنولوجية وتستورد الأجهزة الانتاجية وتنتمي كفاءة المشروعات الانتاجية بالخبرة والدراسة وتمويلها يغطي الاستثمارات في مجالات الانشاء

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 306.

والتوسيع والاستبدال والصيانة وبصفة عام فان هذه المؤسسات ليست مجرد مؤسسات مالية وادخارية بل هي مؤسسات تكوين واعادة رأس المال الصناعي بكافة ابعاده ومراحله، منذ تكوينه كادخار سائل حتى تحويله الى اجهزة واليات تقوم بالانتاج والتسويق وتعتبر من اهم العناصر الممولة للائتمان الاجاري كما ان هذه المؤسسات في الكثير من الاحيان تشارك في رؤوس اموال الشركات المالية المتخصصة فب الائتمان الاجاري، حيث ان ذلك يدخل في اطار اغراضه.

### 3. الشركات المالية المتخصصة في الائتمان الاجاري:

وهي مؤسسات مالية تكونت برؤوس أموال فردية ومتباينة من حيث المصدر كي تمارس وتتخصص في هذه النوعية من الائتمان وهي تتدخل بصفة خاصة لصالح المشروعات صغيرة وذات الحجم المتوسط لتمويل عمليات المخزون والأجهزة الإنتاجية والآلات والأوراق التجارية ومنح الضمانات، ولقد جمعت هذه المؤسسات في مجموعات كبيرة تمارس الائتمان الاجاري كنشاط رئيسي وذو عائد مرتفع ولقد ساعدها على ذلك قدرتها المالية الجيدة.<sup>1</sup>

### 4. مشروعات الائتمان الاجاري المؤسسة بواسطة المستخدمين للأجهزة والآلات:

وهي مؤسسات مستقلة تكونت بواسطة عدد من المشروعات التي ترغب في الحصول على الأجهزة الإنتاجية والآلات اللازمة لإنتاجها وتجدد فيه الاستمرار وتسعى في نفس الوقت إلى توفير التمويل اللازم لها مع الاحتفاظ باستقلاليتها، وميزة هذه المشروعات أن الأرباح المتحققة منه تعود جزئيا إلى الشركات الممولة والمقترضة، كما أن هذه المؤسسات سوف تعمل على خدمة أعضائها عن طريق الحصول على افضل الشروط والائتمان والمواصفات عند شرائها للمواصفات والائتمان من المنتجين والموردين.

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، المرجع نفسه، ص 306.

## 5. مشروعات الائتمان الايجاري المؤسسة بواسطة المنتجين للأجهزة والآلات:

ان ضرورة التعامل المباشر بين المنتج والمستخدم تكونت في شركات او فروع تمويلية تابعة لها تقوم من خلال الائتمان الايجاري وباستخدام فوائدها ومختلف المصادر الادخارية التي يمكن ان تحصل عليها من الاسواق المالية بتسويق وتنمية المبيعات من منتجاتها والاجهزة والآلات، وميزة هذه المشروعات اولها توفر السيولة المستمرة، وثانيها عودة الارباح المتحققة من عمليات الائتمان الايجاري اليها، وثالثها تعامل المنتج مباشرة مع مستخدم منتجاته دون ان يتحمله مخاطر الائتمان والتي تبقى مسؤولية المؤسسة المالية المانحة له.

## 6. الشركات القابضة:

مجموعة تتكون من عدة مشروعات بعضها يقوم بإنتاج الأجهزة والسلع الإنتاجية والبعض الآخر يقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية، ويحتاج إلى منتجات المشروعات الأخرى لمواجهة احتياجاته التجهيزية، فتنشئ أو تشتري أو تساهم المجموعة في فروع أو قسم مال لتأمين الاحتياجات التمويلية عن طريق الائتمان الايجاري، وهذا الفرع الذي أنشأ لغرض داخلي يقوم بتأمين الايجار للأجهزة والآلات التي يحتاجها بعض أعضاء المجموعة، وقد حققت هذه الفروع نجاحا كبيرا سواء في مجال الأرباح أو في مجال تخفيف الأعباء الضريبية من على عاتق الشركة القابضة.

## الفرع الثاني: الاعتماد الايجاري وتمويله للتنمية

أوضحت المذكرة الايضاحية للقانون المنظم للائتمان الايجاري في فرنسا أهداف هذا التنظيم الذي يتلخص في (الرغبة في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمشاريع الفرنسية، وذلك عن طريق دفعها للإنفاق على البحث والتكنولوجيا).<sup>1</sup>

وقد أدت تلك الأمور إلى اللجوء إلى وسائل مالية جديدة وهي الاعتماد الايجاري والتأجير الصناعي، وكان الامر في البداية مقتصرًا على تأجير الأجهزة الإنتاجية والآلات، ثم امتد

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 420.

الآن إلى تمويل العقارات والمنشآت الصناعية، هذا باختصار أهداف الاعتماد الايجاري في بلد متقدم صناعيا فما هو الدور الذي لعبته هذه التقنية في تمويل التنمية الاقتصادية لبلد متخلف؟

هناك مسلمات الان وبعد خلافات إيديولوجية متعددة تتعلق بعوامل التنمية الاقتصادية لكن ما يهمنا هنا تلك المتعلقة بالاستثمارات الإنتاجية والائتمان وأول هذه العوامل أن التقدم الاقتصادي يرتبط أساسا بالتكنولوجيا -تكنولوجيا التصميم والمواد والعمليات- وتنمية القطاعات الإنتاجية ويتمثل هذا في تفضيل الاستثمار لصالح الصناعات الثقيلة والإنتاجية على حساب الصناعات الإنتاجية، ويتميز بصفته الاستمرارية فعن القطاع الذي يقدم وسائل الإنتاج يجب أن ينمو أكثر من القطاع الذي ينتج سلعا استهلاكية.

والأساس النظري لهذا التفضيل العملي يقوم على أساس أنه لتحقيق نمو اقتصادي سريع وطويل الأمد، ويتميز بصفته الاستمرارية فإن القطاع الذي يقدم وسائل الانتاج يجب أن ينمو أكثر من القطاع الذي ينتج سلعا استهلاكية، ويدخل في إطار الصناعات الإنتاجية (إنتاج المواد الأولية كالأجهزة والآلات ومستلزمات الإنتاج وغيرها وكل ما يعتبر من عناصر الإنتاج ومستلزماته ووسائله يجب العناية به وتنميته، وثاني هذه العوامل يتعلق بالزراعة وتحديثها أي التوسع الأفقي والرأس وماكنة الزراعة وزيادة الإنتاج وثالث هذه العوامل هو تنمية البنية الأساسية من الطرق والمواصلات والطاقة والكهرباء ووسائل الاتصال وغيرها).<sup>1</sup>

وكل هذه العوامل تجعل موضوع الاعتماد الايجاري كما هو مطبق في البلدان المتقدمة لاعمى له في البلدان المتخلفة نظرا لغياب الجهاز الانتاجي وانحصاره في الصناعات التحويلية والاستهلاكية، وكذلك التبعية للشركات المتعددة الجنسيات، وانحصار البحث والاختراع التكنولوجي ومحدودية السوق وغياب فكرة الاستهلاكات، والاحلال والتجديد، ولكن تمت في الاقتصاد المتخلف بعض اساليب المشابهة للاعتماد الايجاري، لكنها كانت مخصصة لتمويل السلع الاستهلاكية والبيع بالتقسيط وتمويل الشراء وايجار السلع المعمرة

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، المرجع نفسه.

والعقارات السكنية لذا فان استخدام هذه الوسيلة في البلاد المتخلفة مشروط بتوافر عدة ظروف منها:

- تطبيق مبدأ الاعتماد على الذات لتنمية القطاعات الإنتاجية طبقا لخطة استثمارية متكاملة، على أن يكون دور الائتمان في هذه المرحلة ليس فقط مجرد توسيق وتشجيعه اطلب على منتجات هذه الصناعات وتكوينها وتطويرها.

- بالنسبة للمشروعات الي ترغب في التجهيز يكون دور الائتمان الايجاري توفير الأجهزة والأدوات والمنشآت والمباني وتشجيعها على الاحلال والتجديد المستمر، حتى ترتفع كفاءتها وعوائدها وتحقق لها الموارد الكافية لتحقيق التمويل الذاتي، والتي يسمح لها بالتوسع والنمو.

- امتداد نشاط الائتمان الايجاري أو التوظيف عن طرق الائتمان الايجاري الى المشروعات والإنتاج الزراعي بغرض تحديث الزراعة وزيادة الإنتاج وتحقيق الماكنة والكثافة الرأسمالية كمحاولة لمواجهة عجز العمالة في هذا القطاع.

- امتداد الائتمان ايضا الى تمويل قطاعات التشييد والبنية الاساسية وخاصة انها تحتاج الى معدات ثقيلة وذات تكلفة مرتفعة مما يجعل من تقسيط القيمة الائتمانية تخفيفا لتكاليف الاستثمار في هذه القطاعات.

- إن تطبيق الائتمان الايجاري في الدول النامية يجب أن يبدأ بالتدرج، بحيث تعطى الأولوية في منح الائتمان للأجهزة والأدوات التي تنتج في ذات الاقتصاد المتنامي حتى تشجع إنتاج السلع الإنتاجية في البلاد النامية.

- توجيهها نحو التوظيف طويل الأجل وتوفير الخبرة الفنية والهندسة وتحقيق التوظيف ذو العائد المرتفع والمتغير.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، مرجع نفسه، ص 423.

### الفرع الثالث: تقييم الاعتماد الايجاري

#### أولاً: إيجابيات ومنافع الاعتماد الايجاري

##### 1. بالنسبة إلى المؤجر:

- الضمانات قوية وذلك كونها مؤمنة باحتفاظها بمبدأ الملكية، بحيث يعتبر المؤجر كدائن لأن نشاطه الرئيسي الذي يدر عليه عائداً معقولاً لأمواله المستثمرة وبضمان جيد يتشكل من الأصول المؤجرة حيث أن ملكيتها تظل له.<sup>1</sup>
- يعتبر الاعتماد الايجاري وسيلة تحويل يمكن إضافتها الى نطاق الخدمات التي تقدمها المؤسسات اعتبارات كثيرة.
- إجراءات الاعتماد الايجاري تتجنب التعقيدات المرتبطة بالقرض مما يجعل العملية أسهل وأبسط.

##### 2. بالنسبة إلى المستأجر:

- يعتبر وسيلة جد مرغوب فيها، ومقدر من قبل المستعملين وتتمثل مهمته الرئيسية في سرعة تدخلاته، حيث إذا تقدم مستأجر ذو سمعة جيدة بطلب تحويل بواسطة الاعتماد التجاري فإنه يحصل على مبتغاه في أقرب وقت.
- يعد التمويل عن طريق الاعتماد الايجاري ذا تكلفة تقل في حالات كثيرة عن تكلفة أساليب التحويل الأخرى، مما يخفض من تكاليف المنشأة ويزيد من أرباحها.

##### 3. بالنسبة للمورد:

- إن التحويل بواسطته يجعل المورد مؤمناً من المخاطر وذلك لأنه يحصل على الدفع بسعر العتاد أي الحصول على مبلغ العتاد نقداً.

<sup>1</sup> مصطفى كمال سيد طايل، مرجع سبق ذكره، ص 210.

#### 4- بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني:

- يحقق أكثر من فائدة باعتباره عنصر تحفيز للمتعاملين الاقتصاديين لتحقيق الاستثمار فهو يحقق مناصب شغل.

- يقوم بتطوير الاعتماد من اعتماد قصير الأجل إلى اعتماد متوسط وطويل الأجل.

- يساعد على انشاء مزيد من المشروعات الإنتاجية أو إقامة مشروعات جديدة أو على توسعات في المشروعات القائمة.<sup>1</sup>

اما على مستوى ميزان المدفوعات فان عملية الاعتماد الايجاري الدولي لا تدمج ضمن عناصر الديون الخارجية، بمعنى ان الديون الخارجية للبلد لا تكون متواجدة، ومنه فهي لا تشكل عنصر اضافيا للديون الخارجية.

#### ثانيا: أضرار وسلبيات الاعتماد الايجاري

على الرغم من كل الإيجابيات والمنافع التي يتمتع بها؛ إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب والتي تتمثل في:

- ارتفاع تكلفة العملية؛ حيث يحتوي قسط الإيجار إضافة إلى امتلاك الأصل على المصاريف العامة التي تتحملها المؤسسة المستأجرة ومنه فالتكلفة أكبر من تكلفة القروض البنكية، حيث أنه إذا كان سعر فائدة البنوك متعلق بالسيولة المالية، فإن شركة التأجير هي التي تضع عدة شروطها حسب معدل مستوى المعدات والعتاد وكذا حسب الخدمات المقدمة.

- معدل الفائدة للاعتماد الايجاري غير المنقول يقترب من معدل الفائدة للقروض البنكية على المدى الطويل أما بالنسبة للاعتماد الايجاري المنقول فالمعدل مرتفع مقارنة بالمعدل المألوف للقروض البنكية على المدى المتوسط طالما أن الأصل موضوع الاعتماد الايجاري يبقى ملكا للمؤجر فإن القيمة التقنية للأصل في نهاية التأجير تعود له (المؤجر)، وبما انه لا يحتفظ في نهاية فترة التأجير لا بملكية الاصل ولا بإمكانية استعماله، فان هذت ينعكس

<sup>1</sup> مصطفى كامل سيد طايل، مرجع سبق ذكره، ص 210.

سليا عليه وهذا فيما يخص الاراضي والمباني الصناعية، حيث انها في نهاية الفترة التأجيرية وبعد استفادة المؤجر من كل الاقساط، فان هذه العقارات لاتفقد قيمتها بعد نهاية مدة الاستعمال بالعكس فان قيمتها ترتفع وتتضاعف، وقد تصادف المستأجر نفس الاشكالية خاصة إذا تعلق الامر بشهرية المحل الذل اكتسبها خلال مدة انتفاعه بالاصل المؤجر، اذ يعصب عليه التنازل عنها بسهولة، وهذا في حالة عقود الاعتماد الايجاري التي تقل فترتها عن العمر الاقتصادي للاصل.

خلاصة:

- من خلال ما تم التطرق إليه سابقا نجد أن تقنية الاعتماد الايجاري عادة ماتكون موجهة لتمويل المؤسسات التي ترغب في تجديد او تحصيل عتاد، لكنها لا تملك رؤوس أموال وتعتبر هذه بديل لتمويل الاستثمارات أي أنها الحل الأمثل للكثير من المشاكل التي تواجهها المؤسسات خاصة نقص رؤوس الأموال، ولكي تحقق هذه التقنية نجاح يجب تحقيق ما يلي:
- خلق اتصال بين مختلف المؤسسات لأن انعدام الاتصال ينجم عنه انعدام امكانية التأجير للأجهزة الفائضة عن حاجة بعض المؤسسات لصالح مؤسسات أخرى طالبة لها.
  - القيام بإنشاء شركات متخصصة في الاعتماد الابجاري.
  - نشر الوعي لدى المستثمرين الجزائريين.
  - تخفيف الضمانات العينية.



# الفصل الثاني

دراسة حالة بنك السلام

فرع المسييلة

**تمهيد:**

لقد تناولنا في الجانب النظري الإطار المفاهيمي المتعلق بالمصارف الإسلامية والاستثمار وكذا الاعتماد الايجاري، وفي للجانب النظري حاولنا القيام بدراسة ميدانية لشركة السلام للتأمين فرع المسيلة، حيث تعتبر من الشركات التي تحتل المراتب الاولى في مجال التاميني الاسلامي بالجزائر، لذلك سنحاول قدر المستطاع اسقاط المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي في دراستنا للموضوع.

## المبحث الأول: التعريف ببنك السلام الجزائري

في هذا المبحث سنعطي نظرة شاملة حول بنك السلام الجزائري، النشأة، المفهوم وأهداف، وأيضا سنعرض الأساليب التي يقدمها بنك السلام الجزائري، وفي الأخير سنقدم المعوقات التي يواجهها مصرف السلام الجزائري

## المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك السلام

### 1-النشأة:

تأسس بنك السلام-الجزائر في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره (7.2) بليون دينار جزائري، أي ما يعادل (100) مليون دولار أمريكي، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة بنوك السلام في البلدان العربية والإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الاماراتي كون جل رأس مال السلام الجزائري إماراتي، وقد اختار مؤسسو البنك لبقاعتهم الراسخة به، المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل البنك وهو منذ ذلك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع بهذه الصفة.

إن بنك السلام اليوم بعد سنتين من النشاط بدأ في ترسيخ قواعده، وتحقيق أولى أهدافه، والعمل على توسيعه وانتشاره، إذ ننتظر العام المقبل أن يرتفع عدد وكالاته على المستوى الوطني، حيث تتوزع على كبريات مدن البلاد، كما يرتقب له التوسع في العمل

بمنتجاته، وفي هذا الصدد تقف معكم عند صيغ التمويل المعتمدة لديه والتي بدأ العمل بها تدريجياً على أن يتطور ذلك تبعاً لتطور نشاط المصرف.<sup>1</sup>

## 2- تعريف مصرف السلام :

مصرف السلامات لجزائر، بنك شمولي يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، لبيدأ مزاولة نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة

إن مصرف السلام، الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجات السوق، والمتعاملين والمستثمرين، وتنشيط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.<sup>2</sup>

## المطلب الثاني: أهداف بنك السلام

- القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجها.

- قبول الودائع بمختلف أنواعها.

- تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورته.

<sup>1</sup> أحلام خضراوي، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص 72.

<sup>2</sup> تاريخ الاطلاع : 2021/06/01 - <https://www.alsalamalgeria.com>

- سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
- إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقرها البنك.
- العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الامانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى.
- تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملات مع هذه البنوك.
- القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو اشخاص اعتباريون.
- تقديم الاستثمارات البنكية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم.
- قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة.
- إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة.
- امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى.

المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية لمشروع استثماري ممول الإيجار

المطلب الأول : طالب التمويل الإيجاري

1-معلومات العميل :

التاريخ	2020/06/16
الإسم التجاري (الإسم و اللقب)	XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX
النشاط	نقل الأشخاص/شحن و تفريغ البضائع /كراء السيارات مع أو بدون سائق/مؤسسة البريد السريع/كراء معدات وأدوات البناء والأشغال العمومية
تاريخ بداية النشاط	2013/05/16
العنوان التجاري	XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX
الهاتف/الفاكس	XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX
العنوان الإلكتروني	XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX
المسير	XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX
الشركاء	XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX
ممثلوا المصرف	XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

2-معرفة العميل :

أ- الشكل القانوني :

شركة تضامن

رأس المال 00 . 7 100 000 دج

توزيع رأس المال:

XXXXXXXXXXXX : 00 . 3 550 000 دج (50%)

XXXXXXXXXXXX : 00 . 3 550 000 دج (50%)

ب- الإدارة /التسيير :

يتولى إدارة الشركة كل من :

السيد(ة)	الوظيفة	المستوى الدراسي	السن	الخبرة المهنية
XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX	مسير - شريك	ثانوي	50	7 سنوات
XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX	مساعد مسير شريك	/	44	سنوات 7

ج- عدد الموظفين :

اثنا عشر (12) عاملا مفصلين كما يلي :

العمال	مناصب دائمة	غير دائمة
الاطارات	2	/
التقنيين	2	/
التنفيذ	/	8

د- الملاءة الأدبية :

تكتسب شركة تضامن الشرفة للنقل مشيكي و شركائه ، سمعة طيبة نابعة من جدية المسير الشريك السيد مشيكي مصطفى وهو من بين المتعاملين المعروفين في المنطقة ، وقد تعامل فرعا مصرف السلام ( المسيلة و سطيف) مع هذه الشركة في إطار نشاطها " مؤسسة البريد السريع" منذ ديسمبر 2019 من اجل نقل ملفات التجارة الخارجية و قد سجلنا رضا كبيرا بهذا الخصوص .

إضافة إلى كون الشركة من بين أوائل المتعاملين المواطنين لدى فرع المسيلة .

هـ- الخبرة في الميدان :

يعود تاريخ بداية نشاط شركة تضامن الشرفة للنقل مشيكي و شركائه إلى 2013/05/16 ، غير أن السيد مشيكي مصطفى (المسير الشريك) يمارس نشاط نقل الأشخاص و البضائع بصفته شخص طبيعي منذ سنة 1998 .

- طبيعة وخصائص النشاط :

تنشط شركة تضامن الشرفة للنقل مشيكي و شركائه في قطاع الخدمات ، إذ تزاول العديد من النشاطات أهمها :

\* نقل الأشخاص/نقل البضائع / شحن و تفريغ البضائع : منذ 2013/05/16

\* كراء السيارات مع أو بدون سائق / كراء معدات وأدوات البناء والأشغال العمومية : منذ 2015/11/29

\* مؤسسة البريد السريع / تسيير الصناديق البريدية / مؤسسة تسيير الخدمات البريدية والخدمات المالية البريدية : منذ 19/05/05.

وفي إطار نشاطها الأول فقد أبرمت الشركة اتفاقيتين لنقل العمال كل من شركتي :

- لفارج للإسمنت – المسيلة

- LA SOCIETE STATION AGREGAT AZROU (SAA SPA)

- حجم وهيكل التسهيلات المقترحة :

إعتماد إيجاري : 8 761 200 .00 دج

مساهمة شخصية : 3 754 800 .00 دج

- الشروط والضمانات المقترحة :

معدل الإعتماد الإيجاري : 14 %

المدة : 05 سنوات

الكفالة التضامنية للشركاء .

- الوضعية المصرفية و الالتزامات لدى الغير :

- التوطين البنكي: بنك الجزائر الخارجي – المسيلة.

إلتزامات : لا يوجد حسب تصريح المتعامل .

**3-الوضعية المالية :**

تطور رقم العمال والنتائج : 2018،2019 (متوقعة)

(بالمليون دج)

السنة	2018	2019
الأموال الخاصة	2.5	5.17
رقم الأعمال	12.9	9.91
صافي الأرباح	1	2.6

**الموردين:**

المورد	طريقة السداد	الأجال
XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX	بالشيك او بالتحويلات	المسيلة

**الزبائن:**

الزبون	النسبة	طريقة السداد
لفارج - المسيلة -	70 %	تحويل بنكي/شيك
LA SOCIETE STATION AGREGAT - AZROU (SAA SPA)	30%	تحويل بنكي/شيك

**4-حوصلة عامة :**

**نقاط القوة:**

✓ من أوائل المتعاملين مع الفرع ،

- ✓ تتمتع الشركة ومسيروها بسمعة طيبة ،
- ✓ رقم الأعمال ،
- ✓ اتفاقية نقل العمال مع لفارج - المسيلة ( عدد عمال كبير )
- ✓ تنوع النشاطات

**نقاط الضعف:**

رقم أعمال في تناقص ( بين 2018/2019 )  
المطلب الثاني : عرض الميزانية المالية للعميل

1 - عرض الميزانية المالية للميزانية الملخصة والمقلصة

جدول رقم (01) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2016

الأصول	ملاحظة	الأجمالي N	إهلاك الرصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق التقييم					
تثبيات معنوية					
تثبيات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيات عينية أخرى					
تثبيات ممنوح امتيازها					
تثبيات جاري إنجازها					
تثبيات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
قروض وأصول مالي أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجوع الأصول غير جارية		21475426	6761128	14714598	12971497

					الأصول الجارية
	2722006		2722006		مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة
3577242	4157591		4157591		زيائن
67712					مدينون آخرون
257186	620394		620394		الضرائب وما شابهها
					الحسابات الدائنة الأخرى
					الموجودات وما شابهها
					الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية
					الأخرى
2227070	4678444		4678444		الخزينة
3129213	12178435	0	12178435		مجموع الأصول الجارية
19100710	26893033	6761128	33654161		المجموع العام للأصول

جدول رقم (02): الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2016

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
710000	7100000		الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة I
678668	-1716633 545202		النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع) النتيجة الصافية في سنة 2014 رؤوس أموال أخرى / الترحيل من جديد

			حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الأقلية
7778668	5928568		المجموع
			الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
0	0		مجموع الخصوم غير جارية
3707241	12877886		الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه
567557	1041579		ضرائب
7047250	7045000		ديون أخرى
			خزينة سلبية
11322049	20964485		مجموع الخصوم الجارية
19100716	26893033		مجموع عام للخصوم

جدول رقم (03) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الاصول لسنة 2017

صافي N-1	صافي N	إهلاك الرصيد N	الأجمالي N	ملاحظة	الأصول
					أصول غير جارية فارق التقييم تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي مباني
14714598	28384563	11460710	39854273		تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح أمتيازها تثبيات جاري إنجازها
	2306174		2306174		

					تثبيبات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها قروض وأصول مالي أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
14714598	30690737	11460710	42151447		مجوع الأصول غير جارية
	6559478		6559478		الأصول الجارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة زيائن مدينون آخرون الضرائب وما شابهها الحسابات الدائنة الأخرى الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
	2639710		2639710		
	94248		94284		
	679299		679299		
	65967		65967		
4678444	2875051		2875051		الخبزينة
12178435	12913754	00	12913754		مجوع الأصول الجارية
26893033	43604490	11460710	55065200		المجموع العام للأصول

جدول رقم (04) : الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم سنة 2017

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
7100000	7100000		الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة I النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع)
-1716633	-2379257		النتيجة الصافية
545202	-1171432		رؤوس أموال أخرى / الترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الأقلية
5928568	3549311		المجموع
			الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
0	0		مجموع الخصوم غير جارية
12877886	12877886		الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه
1041579	1041579		ضرائب
29077222	7045000		ديون أخرى خزينة سلبية
20964465	40055179		مجموع الخصوم الجارية
26893033	43604490		مجموع عام للخصوم

جدول رقم(05) : الميزانية المالية المقفلة لعناصر الاصول لسنة 2018

الأصول	ملاحظة	الإجمالي N	إهلاك الرصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية فارق التقييم تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي مباني تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات جاري إنجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها قروض وأصول مالي أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل		35263221			
مجوع الأصول غير جارية		35263221	11206624	24056597	30690737
الأصول الجارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة زيائن مدينون آخرون الضرائب وما شابهها الحسابات الدائنة الأخرى الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية					
		1122605		122605	6559478
		1741944		1741944	2639710
		280668		280668	94248
		139140		139140	679299
					65967

					الأخرى
2875051	4576054		4576054		الخبزينة
12913754	7860411	0	7860411		مجموع الأصول الجارية
43604490	319717009	11206624	43123633		المجموع العام للأصول

جدول رقم (06): الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2018

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
7100000	7100000		الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة 1 النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع)
-2379257	-1001583		النتيجة الصافية رؤوس أموال أخرى /الترحيل من جديد
-171432	-3550689		حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الأقلية
3549311	2547728		المجموع
			الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)

			ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
0	0		مجموع الخصوم غير جارية
10375369	5760008		<b>الخصوم الجارية</b> موردون وحسابات ملحقة
602588	539072		ضرائب
29077222	23070200		ديون أخرى خزينة سلبية
40055179	29369280		مجموع الخصوم الجارية
43604940	31971009		مجموع عام للخصوم

جدول رقم (07) : حسابات النتائج التقديري لأربعة سنوات

2018	2017	2016	2015	البيان	رقم الحساب
00	00	00	00	إنتاج مباع	70
00	00	00	00	انتاج مخزن	72
12950813	15345847	17667365	14609676	خدمات مقدمة	74
12950813	15345847	17667365	14609676	رقم الاعمال	642
00	00	00	9996984	مواد ولوازم مستهلكة	61
14513334	10416910	238485	261783	خدمات	62
1562521	10416910	238485	10258767	المجموع	
1562521	4928937	5205656	4350909	قيمة مضافة	81
1270080	2045250	2721870	1266840	نفقات المستخدمين	63
841017	555088	713606	577590	ضرائب والرسوم	64
00	8274	00	00	مصاريف مالية	65
00	00	00	00	مصاريف متنوعة	66
4327965	4699582	3486813	1827812	مخصصات اهتلاكات	68

				المؤونات	
1001583	2379257	1716633	678668	المجموع	
1001583	2379257	1716633	678668	نتيجة الاستغلال	83
00	00	00	00	ايرادات خارج	79
00	00	00	00	الاستغلال	69
				تكاليف خارج الاستغلال	
00	00	00	00	نتيجة خارج الاستغلال	84
1001583	2379257	1716633	678668	النتيجة الاجمالية للسنة المالية	880
00	00	00	00	IBS ضرائب على الارباح	889
1001583	2379257	1716633	678668	النتيجة الصافية	

### خلاصة:

تطرقنا في المبحث الأول الى تقديم البطاقة الفنية لمصرف السلام، وذلك من خلال إبراز لمحة تاريخية حول نشأة وظهور لمصرف السلام ، كما تعرفنا على أهم الأهداف والوظائف التي يقوم بها هذا المصرف من أجل كسب أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية.

أما في المبحث الثاني قمنا بمعالجة تقنية الاعتماد الايجاري على مستوى مصرف السلام وكالة المسيلة وذلك من خلال التعرف على سير عملية قبول ملف القرض الايجاري والمراحل التي يمر بها الملف حيث أبرزنا مختلف الحالات من قبول ورفض وكيفية التعامل مع كل حالة ، ثم أجرينا دراسة ميدانية لقرض ايجاري على مستوى المصرف، وذلك من خلال تقديم الطلب وبعدها يتم تقديم الوثائق المطلوبة ثم دراسة الملف من قبل لجنة القروض الخاصة بدراسة القروض واتخاذ القرار المناسب إما بالقبول أو الرفض.



خاتمة



## خاتمة

بعد التطرق الى معظم الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع البنوك الاسلامية للاستثمارات عن طريق الاعتماد الايجاري يتبين ان البنوك الاسلامية اصبحت احد اهم احد ركائز مجالات التنمية فنجد ان طريق التمويل الايجاري هي مصدر للأموال لان الايجار يؤدي الى نتائج مشابهة لعملية الاقتراض ، فالمنشأة المستأجرة تحصل على تدفق نقدي فوري يتمثل في تكلفة الاصل الذي سوف تحصل عليه دون سداد ثمن ، وفي نفس الوقت تلتزم بدفع اقساط الايجار ومعنى ذلك أن المنشأة تحصل على تمويل مالي تقوم بسداده بفترة مقبلة وهو نفس المبدأ الذي يحكم عملية الاقتراض ، والغاية القصوى لهذه البنوك هي النهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والهدف الاساسي التي تسعى اليه هو دفع مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية نحو التطور والتنمية ، فالبنوك الاسلامية تسعى لتمويل الاستثمارات حسب ما يتوافق مع نظام الشريعة الاسلامية فنجد ان طريقة التمويل الايجاري تبقى خصوصيتها وميزاتها التي تميزها عن غيرها من طرق التمويل ولعل اهمها التمويل الكامل للمؤسسة وتحقيقها للتوازن المالي على المدى الطويل

وتبرز ايضا اهمية التقنية لتمويل الاستثمارات بحيث تعتبر الحل الامثل لكثير من المشاكل التي واجهتها المؤسسات السابقة وهذا ما ادى الى انتشارها السريع ، وهذه التقنية تشجع اصحاب الفائض المالي على انشاء شركات متخصصة في هذه التقنية وتعتبر من الدول التي تحتاج الى مثل هذه التقنية .

ومن خلال الدراسة تم التأكد من الفرضيات كما يلي :

## اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: صحيحة ، المصارف الاسلامية هي مؤسسات مالية تعمل على مبدأ عدم التعامل بالفائدة أخذاً او عطاءً .

الفرضية الثانية: صحيحة ، الاستثمار هو توظيف مبالغ مالية بغية الحصول على ارباح في المستقبل وتختلف طرق تمويل الاستثمارات .

## نتائج الدراسة :

بناءً على ما تقدم ذكره ودراسته في ما يلي حصر لاهم النتائج التي توصلنا اليها:

- تتمتع البنوك الإسلامية بالعديد من الصيغ التمويلية التي تلبي الرغبات المتنوعة للمتعاملين مما يعزز ثقتهم، ويمكن هذه البنوك من الوصول إلى الأهداف المسطرة.
- يعد التمويل بالإيجار صيغة تمويل منافسة لصيغ التمويل الأخرى المتوسطة والطويلة الأجل، فهو بذلك يعتبر بديلاً لعملية شراء العين من أجل الحصول على خدماتها، كما أن التمويل بالإيجار يحقق كفاءة عالية بالنسبة للمؤجر والمستأجر وللاقتصاد الوطني.
- يعد التمويل بقرض الإيجار من التمويل متوسط الأجل، وهذا ما يمكنه من منافسة المؤسسات المالية الأخرى.
- لصيغة قرض الإيجار دور كبير في جذب المدخرات و دفعها نحو الاستثمار، و ما لذلك من دور في خفض معدلات البطالة و بالتالي رفع المستوى المعيشي للأفراد
- تساهم صيغة الإيجار من خلال كونها ائتمان عيني، في ثبات القوة الشرائية لوحددة النقد المتداولة و بتالي ثبات الأسعار و التخفيف من التضخم.
- رغم ما تمتاز به صيغة الإيجار من ايجابيات خصوصاً بالنسبة للمؤجر والمستأجر، إلا أنه علي مستوى بنك البركة تبقى اقلية الايجابيات خاصة بالنسبة للمستأجر بسبب بعض الشروط المفروضة في العقد.

التوصيات :

نظرا للأهمية الكبيرة لصيغة الإيجار في كل الأنشطة الاقتصادية، فإنه يجب توفير جملة من العوامل المساعدة على الارتقاء بهذه الصيغة التمويلية، ونقترح لذلك ما يأتي:

- على البنوك الإسلامية أن تقوم بفتح شركات متخصصة في ممارسة نشاط الإجارة، تكون تابعة لها، على أن تتوسع هذه الشركات بمرونة كافية في عملياتها .

- امتداد الإجارة إلى تمويل قطاعات التشييد والبنية التحتية، خاصة أنها تحتاج على معدات ثقيلة وذات تكلفة مرتفعة مما يجعل من تقسيط القيمة تخفيفا لتكاليف الاستثمار في هذه القطاعات .

- بيئة المحيط الاقتصادي والقانوني وذلك لإيجاد مناخ ملائم لتطوير صيغة قرض الإيجار والاهتمام به على نحو خاص، كتوفير تحفيزات جبائية وجمركية خاصة بقرض الإيجار.

- على المؤجرين أن لا يستغلوا حاجة المستأجرين إلى تمويل مشاريعهم، فيضعون لهم شروطا مجحفة، فهذا الأمر يقلل من كفاءة هذه الصيغة كما أنه يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، لاسيما أن حق المؤجر محفوظ ولأن ملكية العين المؤجرة تكون من حقه.

- على بنك السلام الجزائري مراجعة بعض الشروط الموجودة في العقد، والتوسع في التمويل بهذه الصيغة عن طريق تطبيق أنواعها المختلفة كالإجارة التشغيلية، بهذا يتفاد شبهة محاكاة البنوك التقليدية في تطبيق هذه الصيغة.

أفاق الدراسة :

يعتبر مجال التمويل الإسلامي مجالا خصبا لإجراء مختلف البحوث والدراسات، نظرا لحدائثة التجربة العلمية في هذا المجال، ومحاولة إثبات مكانته ومنافسته للتمويل الربوي .

واختتام لبحثنا هذا يفتح مجالا واسعا لدراسات مستقبلية تدرج ضمن المواضيع الآتية:

- كفاءة الإجارة في تمويل القطاع العقاري في الجزائر.
- مخاطر صيغة الإجارة في البنوك الإسلامية.
- دور ومكانة صيغة الإيجار من الباطن في الاقتصاد الإسلامي.
- تفعيل عقود الإيجار التشغيلية في البنوك الإسلامية.
- دور صكوك الإيجار في تمويل عجز الميزانية.
- آفاق عمل البنوك الإسلامية بالصكوك الاستثمارية الإسلامية.



# قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولاً: مراجع الكتب

1. أحمد جميل توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة، بيروت، 1984.
2. حسن منصور، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مركز الشهاب للنشر، الجزائر، بدون سنة نشر.
3. سيد الهواري، الإدارة المالية، مدخل التحلي المعاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989.
4. شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
5. شوقي إسماعيل شحاته، البنوك الإسلامية، دار الشروق، جدة، 1986.
6. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
7. طاهر لطرش، تقنيات بنكية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
8. عبد الرحمان يسرى أحمد، دراسات اقتصادية إسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
9. عبد الرحمان يسرى أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، كلية التجارة، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001.
10. عبد الرزاق رحيم وجدي الهبتي، المصارف الإسلامية بين النظرية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسام، الأردن، 1988.
11. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 1998.

12. عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدارة الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.
13. عبد المجيد محمد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
14. عمر السيد حسين، النظام المحاسبي المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.
15. محمد أحمد سراج، حسين حامد حسان، الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، دار الثقافة، القاهرة، 1988.
16. محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون سنة نشر.
17. محمد حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي في الإسلام، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
18. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
19. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
20. محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
21. محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
22. محمد محنون، الاقتصاد النقدي المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2004.

## قائمة المراجع

23. مصطفى كامل السيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطابع غباشي، طنطا، 1999.
24. مصطفى كمال سيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطابع غباشي، طنطا، 1999.
25. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.
26. نادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، 2000.
27. نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في إقتصاديات الصيرفة والسياسات النقدية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001.

### خامسا: القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 14/01/1996، العدد 03، المادة الأولى من الأمر رقم 96-09 المتعلقة بالاعتماد الايجاري.



الملاحق





## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب (ة): بعضينا زكريا ..... المولود(ة) بتاريخ: 1997.06.29 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 206604066 الصادرة بتاريخ: 2021.05.10 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية وبنوك تخصص: مالية وبنوك خلال السنة الجامعية 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: حور البنوك الإسلامية وتمويلها الاستثنائي عن طريق الاعتماد

الاجباري

أصبح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021.06.17

التوقيع و البصمة





## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بن عبد السلام ..... المولود(ة) بتاريخ: 05.05.1997 بـ المسيلة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 8908 ..... الصادرة بتاريخ: 15.11.2017 عن: المسيلة .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ونمو ..... تخصص: مالية ونمو ..... خلال السنة الجامعية: 2020/2021 .....

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان حور البنوك الإسلامية وتمويلها للإستثمارات عن طريق الإستثمار .....

الابحار

أصبح بشرفي أنني إنترمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 17/06/2021 .....

التوقيع والبيصمة

Désignation de l'entreprise :

SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE

Activité TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION VEHICULI+

Adresse LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHA W DE MSILA

Exercice clos le 31/12/2016

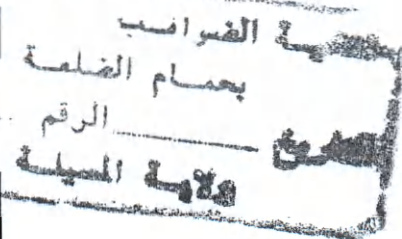
## BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2016			2015
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
<b>Immobilisations incorporelles</b>				
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	21.475.726	6.761.128	14.714.598	8.151.497
Immobilisations en concession				
<b>Immobilisations en cours</b>				4.820.000
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	21.475.726	6.761.128	14.714.598	12.971.497
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
<b>Stocks et encours</b>	2.722.006		2.722.006	
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients	4.157.591		4.157.591	3.577.247
Autres débiteurs				67.712
Impôts et assimilés	620.394		620.394	257.184
Autres créances et emplois assimilés				
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	4.678.444		4.678.444	2.227.070
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	12.178.435	0	12.178.435	6.129.210
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	33.654.161	6.761.128	26.893.033	19.100.710

Désignation de l'entreprise	
SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE	
Activité	TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION VEHICULI+
Adresse	LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHA W DE MSILA

Exercice clos le 31/12/2016



**BILAN (PASSIF)**

PASSIF	2016	2015
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	7.100.000	7.100.000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-1.716.633	678.668
Autres capitaux propres   Report à nouveau	545.202	
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		
<b>Part des minoritaires (1)</b>		
<b>TOTAL I</b>	<b>5.928.568</b>	<b>7.778.668</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	12.877.886	3.707.241
Impôts	1.041.579	567.557
Autres dettes	7.045.000	7.047.250
Trésorerie Passif		
<b>TOTAL III</b>	<b>20.964.465</b>	<b>11.322.049</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>26.893.033</b>	<b>19.100.716</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise :	
SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE	
Activité	TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION VEHICU
Adresse	LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHA W DE MSILA

Exercice du : 01/01/2016 . Au : 31/12/2016

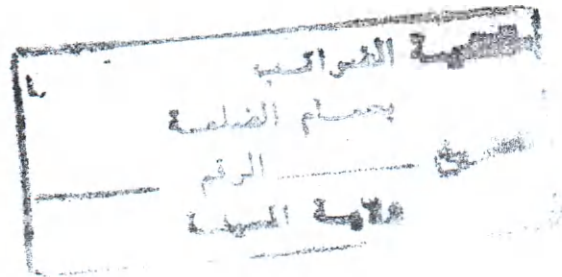
**COMPTE DE RESULTAT**

Rubriques	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services		17.667.365	14.609.676
	Vente de travaux			
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>		<b>17.667.365</b>		<b>14.609.676</b>
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>17.667.365</b>		<b>14.609.676</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	12.223.225		9.996.984	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations			
	Entretien, réparations et maintenance			
	Primes d'assurances			35.043
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	234.784		224.400
	Publicité			
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	3.701		2.340	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>12.461.709</b>		<b>10.258.767</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>	<b>0</b>	<b>5.205.656</b>	<b>0</b>	<b>4.350.90</b>
Charges de personnel	2.721.870		1.266.840	
Impôts et taxes et versements assimilés	713.606		577.590	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>	<b>0</b>	<b>1.770.180</b>	<b>0</b>	<b>2.506.48</b>

Désignation de l'entreprise :	
SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE	
Activité	TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION
Adresse	LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHA W D

Rubriques	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements	3.486.813		1.827.812	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>	<b>1.716.633</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>678.668</b>
Produits financiers				
Charges financières				
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>1.716.633</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>678.668</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>1.716.633</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>678.668</b>

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|0|1|3|2|8|1|9|0|0|6|8|3|1|

Désignation de l'entreprise :

SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE

Activité TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION VEHICULI+

Adresse LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHA W DE MSILA

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2017		2016	
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	39.845.273	11.460.710	28.384.563	14.714.598
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	2.306.174		2.306.174	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>42.151.447</b>	<b>11.460.710</b>	<b>30.690.737</b>	<b>14.714.598</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	6.559.478		6.559.478	2.722.006
Créances et emplois assimilés				
Clients	2.639.710		2.639.710	4.157.591
Autres débiteurs	94.248		94.248	
Impôts et assimilés	679.299		679.299	620.394
Autres créances et emplois assimilés	65.967		65.967	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	2.875.051		2.875.051	4.678.444
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>12.913.754</b>	<b>0</b>	<b>12.913.754</b>	<b>12.178.435</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>55.065.200</b>	<b>11.460.710</b>	<b>43.604.490</b>	<b>26.893.033</b>

Désignation de l'entreprise	
SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE	
Activité	TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION VEHICULI+
Adresse	LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHA W DE MSILA

Exercice clos le 31/12/2017

**BILAN (PASSIF)**

PASSIF	2017	2016
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	7.100.000	7.100.000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-2.379.257	-1.716.633
Autres capitaux propres   Report à nouveau	-1.171.432	545.202
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		
<b>Part des minoritaires (1)</b>		
<b>TOTAL I</b>	<b>3.549.311</b>	<b>5.928.568</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	10.375.369	12.877.886
Impôts	602.588	1.041.579
Autres dettes	29.077.222	7.045.000
Trésorerie Passif		
<b>TOTAL III</b>	<b>40.055.179</b>	<b>20.964.465</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>43.604.490</b>	<b>26.893.033</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

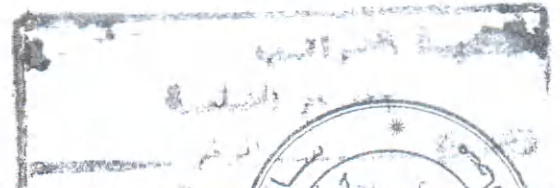
Désignation de l'entreprise :	
SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE	
Activité	TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION VEHICU
Adresse	LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHAW DE MSILA

Exercice du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

**COMPTE DE RESULTAT**

Rubriques	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services		15.345.847		17.667.365
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>		<b>15.345.847</b>		<b>17.667.365</b>
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>15.345.847</b>		<b>17.667.365</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	10.191.017		12.223.225	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances	68.501			
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	151.800		234.784	
Publicité				
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	5.593		3.701	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>10.416.910</b>		<b>12.461.709</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>	<b>0</b>	<b>4.928.937</b>	<b>0</b>	<b>5.205.656</b>
Charges de personnel	2.045.250		2.721.870	
Impôts et taxes et versements assimilés	555.088		713.606	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>	<b>0</b>	<b>2.328.599</b>	<b>0</b>	<b>1.770.180</b>

Désignation de l'entreprise :	
SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE	
Activité	TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION
Adresse	LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHA W D



Rubriques	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	8.274			
Dotations aux amortissements	4.699.582		3.486.813	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>	<b>2.379.257</b>	<b>0</b>	<b>1.716.633</b>	<b>0</b>
Produits financiers				
Charges financières				
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>2.379.257</b>	<b>0</b>	<b>1.716.633</b>	<b>0</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>2.379.257</b>	<b>0</b>	<b>1.716.633</b>	<b>0</b>

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|0|1|3|2|8|1|9|0|0|6|8|3|1|

Désignation de l'entreprise :

SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE

Activité TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION VEHICULI+

Adresse LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHA W DE MSILA

Exercice clos le 31/12/2018

**BILAN (ACTIF)**

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2018			2017
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
<b>Immobilisations incorporelles</b>				
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	35.263.221	11.206.624	24.056.597	28.384.563
Immobilisations en concession				
<b>Immobilisations en cours</b>				2.306.174
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	35.263.221	11.206.624	24.056.597	30.690.737
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
<b>Stocks et encours</b>	1.122.605		1.122.605	6.559.478
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients	1.741.944		1.741.944	2.639.710
Autres débiteurs				94.248
Impôts et assimilés	280.668		280.668	679.299
Autres créances et emplois assimilés	139.140		139.140	65.967
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	4.576.054		4.576.054	2.875.051
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	7.860.411	0	7.860.411	12.913.754
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	43.123.633	11.206.624	31.917.009	43.604.490

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

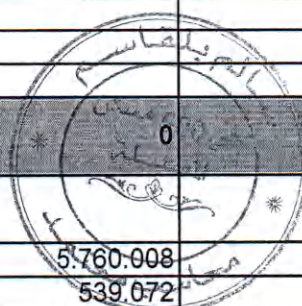
N.I.F |0|0|1|3|2|8|1|9|0|0|6|8|3|1|

Désignation de l'entreprise	
SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE	
Activité	TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION VEHICULI+
Adresse	LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHA W DE MSILA

Exercice clos le 31/12/2018

**BILAN (PASSIF)**

PASSIF	2018	2017
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	7.100.000	7.100.000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-1.001.583	-2.379.257
Autres capitaux propres   Report à nouveau	-3.550.689	-1.171.432
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		
<b>Part des minoritaires (1)</b>		
<b>TOTAL I</b>	<b>2.547.728</b>	<b>3.549.311</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	5.760.008	10.375.369
Impôts	539.072	602.588
Autres dettes	23.070.200	29.077.222
Trésorerie Passif		
<b>TOTAL III</b>	<b>29.369.280</b>	<b>40.055.179</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>31.917.009</b>	<b>43.604.490</b>



(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise :	
SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE	
Activité	TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION VEHICU
Adresse	LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHA W DE MSILA

Exercice du : 01/01/2018 Au : 31/12/2018

**COMPTE DE RESULTAT**

Rubriques	2018		2017	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services		12.950.813	15.345.847
	Vente de travaux			
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>		<b>12.950.813</b>		<b>15.345.847</b>
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>12.950.813</b>		<b>15.345.847</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	14.250.920		10.191.017	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations			
	Entretien, réparations et maintenance			
	Primes d'assurances	44.593		68.501
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	211.200		151.800
	Publicité			
	Déplacements, missions et réceptions			
Autres services	6.622		5.593	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>14.513.334</b>		<b>10.416.910</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>	<b>1.562.521</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>4.928.937</b>
Charges de personnel	1.270.080		2.045.250	
Impôts et taxes et versements assimilés	841.017		555.088	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>	<b>3.673.618</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>2.328.599</b>



Désignation de l'entreprise :	
SNC ECHARFA TRANSPORT MECHIKI ET CIE	
Activité	TRANS COLIC DE VOYAGEUR + LOCATION
Adresse	LOC N° 01 REZIGA - CNE OUANOUGHA W D.

Rubriques	2018		2017	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		7.000.000		
Autres charges opérationnelles			8.274	
Dotations aux amortissements	4.327.965		4.699.582	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>	<b>1.001.583</b>	<b>0</b>	<b>2.379.257</b>	<b>0</b>
Produits financiers				
Charges financières				
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>1.001.583</b>	<b>0</b>	<b>2.379.257</b>	<b>0</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>1.001.583</b>	<b>0</b>	<b>2.379.257</b>	<b>0</b>

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.